وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

المكاتب العربية ودورها في تقويض الاستعمار الفرنسي في الجزائر

1841 م – 1871م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:
- طعيوج سناء
- طعيوج بسمة

إشراف الأستاذة:
فركوس ياسر

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
غربي حواس	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
قرين عبد الكريم	أستاذ المحاضر "ب"	مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
ياسر فركوس	أستاذ المحاضر "ب"	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2018 – 2019م

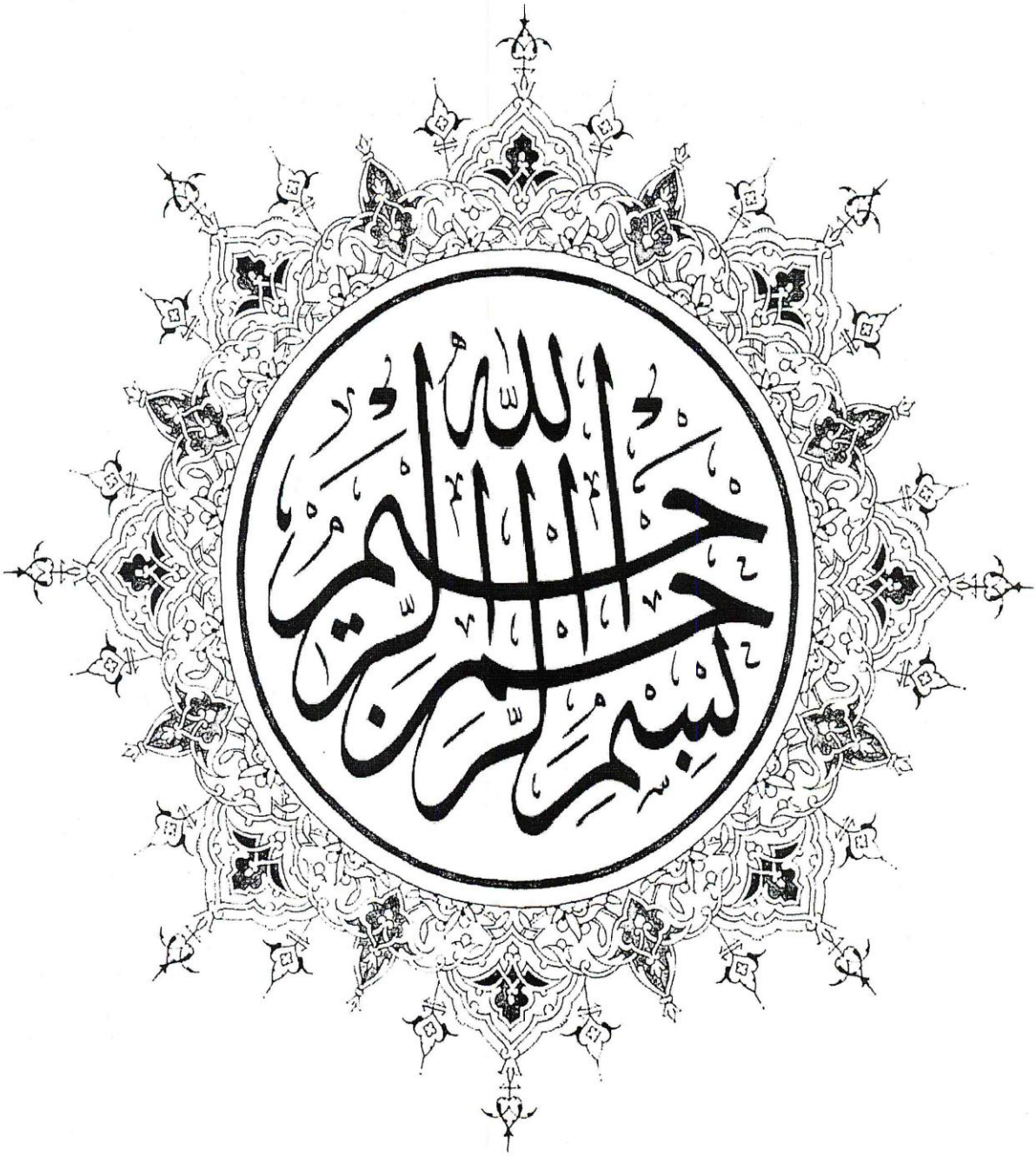
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الحمد لله وحده، والشكر له على توفيقه وبعد:

نتشرف بتقديم أسمى عبارات الشكر والامتنان للأستاذ المحترم "فركوس ياسر" الذي كان لنا نعم السند بإشرافه على المذكرة تصحيحا وتصويبا وتوجيها، حتى أخذ صورته وبلغ غايته، كما لا ننسى لجنة المناقشة.

كما لا يفوتنا تقديم الشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث من أساتذة وإداريين وعمال بقسم التاريخ ومكتبة الجامعة، وعمال متحف المجاهد.

ونسأل الله العلي القدير أن يوفقهم لخدمة العلم والجامعة.

إهداء

في سبيل الله والنبي الأكرم عليه أزكى الصلاة وأتم السلام، إلى الوالدين الكريمين حبا وإكراما وعرفانا بجميل صنعهما، إلى عائلة طعيوج كبيرها وصغيرها وإلى عائلة زوجينا شايب راسو وخلاف.

إلى كل الأصدقاء الذين رافقونا في مشوارنا الدراسي والعلمي.

إلى أزواج شهداء الجزائر عبر التاريخ ببذلهم دمائهم الزكية وأرواحهم الطاهرة.

"بسمة" – "سناء"

"طعيوج"

قائمة المختصرات

باللغة العربية	
الرمز	**المعنى**
تح	تحقيق
تر	ترجمة
د.ت	دون تاريخ
د.ط	دون طبعة
د.م	دون مكان
د.ط	دون طبعة
د.د	دون دار نشر
مج	مجلد

باللغة الفرنسية		
الصفحة	page	p
الطبعة	edition	E
مرجع سابق		Op. cit.
مرجع نفسه		Idem

المقدمة

لم يكن سقوط مدينة الجزائر وتوقيع الداي حسن معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830م نهاية المشاريع الفرنسية العربية الساعية لاحتلال ما يصفونه بحامية الجزائر، بل كانت فقط البداية لرحلة طويلة من أجل تجسيد طموحات الفرنسيين في تثبيت الاحتلال لكل ربوع الجزائر، وتحويل الجزائر إلى منطقة نفوذ محورية للفرنسيين في حوض المتوسط، وكانت بذلك الجزائر متفردة عن باقي المستعمرات الفرنسية من حيث السياسة الاستعمارية والأسلوب الذي طبق عليها، إذ اتخذ في شكله العام الطابع العسكري بداية بعمليات عسكرية على يد عناصر الجيش الفرنسي.

ثم تطور الأمر إلى تنظيم مؤسسات وهياكل تحت إشراف نظام عسكري تسعى كلها إلى تثبيت وتدعيم ركائز الاستعمار في الجزائر، وتأتي في مقدمة هذه الأسس والوسائل الاستيطان والتنظيم الإداري، حيث أصبح هذا الأخير أو ما يعرف لدى الفرنسيين بالإدارة الأهلية من الأولويات التي يستوجب إحداثها واعتمادها مع الجزائريين خاصة، حيث يشرف على هذه الإدارة ضباط إداريون تمثلت مهمتهم في إدارة ومراقبة الأهالي، وأخرى أخذت طابع علمياً وكانت لها مهمة استكشاف ودراسة المجتمع الجزائري وقد شكل الضباط الإداريون أو ضباط المكاتب العربية قسما معتبرا من فريق الباحثين فيها.

ومن هنا جاءت دراستنا الموسومة بـ **"المكاتب العربية ودورها في تقويض الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1844م– 1871م)"**.

– أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في أن هذه المكاتب كانت بمثابة جهاز تجسس واستخبار يزود الإدارة الاستعمارية بكل المعطيات عن الأهالي والمجتمع الجزائري ومعرفة الدور الذي لعبته هذه المؤسسة، وحيثيات إخضاع الأهالي، بالإضافة إلى أنها لعبت دورا في التوسع الاستيطاني والتقارب بين الجزائريين والفرنسيين بداية من 1844م.

– حدود الدراسة:

لقد رأينا أن تنحصر فترة البحث من عام 1844م وهي تجسد مخطط المكاتب العربية إلى غاية 1971م وهي نهاية هذه المكاتب، فقد كان لابد من التعرض إلى الأحداث التي أدت بالسلطة الفرنسية إلى اللجوء إلى إنشاء هيئة تساعدها في إخضاع الشعب الجزائري.

– أسباب اختيار الموضوع:

ومن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا البحث هي:

– رغبتنا في التعمق أكثر على طرق السياسة الفرنسية خاصة مرحلة بداية الاحتلال التي اعتمدتها فرنسا في إخضاع الأهالي، وتسليط الضوء على الجانب الإداري من خلال دراسة المكاتب العربية خاصة أن هذه الأخيرة تحتاج إلى دراسة معمقة.

– كما أن الفضول العلمي كان أحد الدوافع التي أدت إلى محاولة التعرف على هذه المؤسسة، وإزالة بعض الغموض الذي يحيط بها ومحاولة إبراز دور الإدارة الفرنسية في تسيير البلاد عن طريق المكاتب العربية، فقد اعتبرت بمثابة همزة وصل بين الأهالي والفرنسيين، خاصة وأن من بين ضباط المكاتب من كان يتقن اللغة العربية واعتمادهم عليها للتواصل مع الأهالي.

– مما زاد تمسكنا بهذا الموضوع هي قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وبالتالي محاولة تقديم شيء جديد للبحث العلمي ولو كان بسيط:

– أهداف البحث:

– محاولة معرفة النظام الإداري الذي كان سائد في مرحلة 1844م– 1871م.

– إبراز الدور الذي لعبته المكاتب العربية في إخضاع الأهالي.

– محاولة استخلاص خصوصية الاحتلال وأساليب التعامل مع الجزائريين عن طريق المكتب العربي.

– إشكالية البحث:

وقد كانت إشكالية بحثنا على الشكل التالي:

"إلى أي مدى ساهمت المكاتب العربية في إنجاح مشروع الاحتلال الفرنسي بالجزائر"؟.

تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية جملة من الأسئلة منها:

– كيف كانت الإدارة الجزائرية بداية الاحتلال؟

– ماهي الوسائل والأساليب التي استعملتها السلطة الفرنسية لحكم الشعب الجزائري؟

– وما هي الأسباب التي أدت إلى إنشاء هذه الدهشة؟ وكيف كان نشاطها؟

– وهل كان للمكاتب دور في إفشال المقاومة الشعبية؟ وما موقف رجال الدين والزوايا منها؟

– هل كان دور هذه المكاتب إيجابيا أم سلبيا في السياسة الفرنسية؟

وللإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية فقد ارتأينا إلى أن نصيغ بحثنا إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة وملاحق.

الفصل الأول: بعنوان "الانتقال من الإدارة العثمانية إلى الإدارة الفرنسية 1827م- 1840م" يندرج تحته مبحثين، المبحث الأول بعنوان "الإدارة الجزائرية أواخر العهد العثماني"، ينقسم إلى مطلبين، المطلب الأول "التقسيم الإداري"، المطلب الثاني "الوظائف الإدارية"، والمبحث الثاني: "الإدارة الفرنسية"، المطلب الأول "الإدارة العسكرية غير المباشرة"، المطلب الثاني "الوظائف الإدارية".

الفصل الثاني: بعنوان "ظهور المكاتب العربية 1841م- 1863م" ويندرج تحته ثلاث مباحث، المبحث الأول: "المكاتب العربية"، وبدوره يندرج تحته ثلاث مطالب، المطلب الأول "التقسيمات الإدارية للجزائر"، المطلب الثاني "نشأة المكاتب العربية"، المطلب الثالث "مهام وأهداف المكاتب العربية، والمبحث الثاني: "تنظيم المكاتب العربية"، المطلب الأول "التقسيمات الإدارية"، المطلب الثاني "المناصب والقياد"، المطلب الثالث "الإدارة العسكرية المباشرة"، المبحث الثالث: "موقف الأهالي من المكاتب العربية"، المطلب الأول "موقف رجال الدين"، المطلب الثاني " الانتقادات الموجهة للمكاتب العربية.

الفصل الثالث: بعنوان "المكاتب العربية والأسر الكبرى الجزائرية 1863م- 1871م"، ينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول: "الأسرتين بن قانة وبوعكاز"، ويندرج تحته أربعة مطالب، المطلب الأول "الدور العسكري للمكاتب اتجاه الأهالي"، المطلب الثاني "أصل أسرة بن قانة وبوعكاز"، المطلب الثالث " الصراع بين أسرة بن قانة وبوعكاز"، المطلب الرابع "أراء المكاتب حول أسرة بن قانة وبوعكاز"، أما المبحث الثاني: "المكاتب العربية وأسرة المقراني"، يندرج تحته ثلاث مطالب، المطلب الأول " أصل أسرة المقراني"، المطلب الثاني " اندلاع ثورة المقراني"، المطلب الثالث " نهاية المكاتب العربية.

معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التّاريخي بغرض وصف واستعراض الأحداث التّاريخية التي مرت بها الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي خلال الفترة 1844م- 1871م، وخاصة أنّ موضوع هذا البحث هو جملة من الأحداث التي يجب وصفها كبعض الممارسات الفرنسية ومميزات شخصية ضباط هذه الهيئة....

بالإضافة إلى المنهج المقارن الذي اعتمدناه في المقارنة بين الإدارة الجزائرية أثناء الحكم التركي والإدارة الفرنسية، وإبراز ما إذا فرنسا اتبعت نفس طريقة الإدارة العثمانية أم أنها اتخذت إدارة خاصة في إدارة الجزائر في بداية الاحتلال.

ولإعداد هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع والتي تعتبر جد مهمة للقيام ببحث متكامل منها:

شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر – الغزو وبداية الاستعمار 1827م- 1871م، باعتباره موسوعة تاريخية لما يخص تاريخ الجزائر

بالإضافة إلى المصادر الأجنبية التي بقيت بلغتها الأصلية، وهي عبارة عن شهادات ضباط مكاتب العربية مثل "f.hugommet. souvenirs dun chef et bureau arabe الذي اعتمدنا عليه في التعريف على المكاتب العربية وكيف كان يطلق عليها.

أما المراجع فقد اعتمدنا على:

- شارل روبير أجرون، "تاريخ الجزائر المعاصرة"، حيث اعتمدنا عليه في بداية إنشاء هذه الهيئة وعلى يد من كانت هذه الفكرة.

- بالاضافة إلى بشير بلاح "تاريخ الجزائر المعاصرة 1830م- 1939م"، الذي تعرفنا من خلاله على الإدارة الجزائرية في بداية الاحتلال، بالإضافة إلى يحي بوعزيز "سياسة التسلط الاستعماري".

- وصالح فركوس، كتاب "إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844م- 1871م"، حيث استطعنا بواسطته إزاحة الكثير من الغموض عن بعض عناصر البحث خاصة وأنه قد اعتمدنا على المادة الأرشيفية.

الصعوبات:

وكأي بحث لا يخلو من الصعوبات فقد واجهتنا مجموعة منها:

- قلة المراجع المتخصصة في هذا الموضوع، وإن توفرت فإن مضامينها متشابهة.

- كما أن أغلب المصادر الخاصة بالمكاتب العربية باللّغة الفرنسية وموجودة في مراكز الأرشيف الجزائرية والفرنسية.

وفي الأخير لا يسعنا إلاّ أن نحمد اللّه أولاً وأخيراً على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع الذي نرجو أن يكون إضافة إيجابية للدراسات التاريخية.

الفصل الأول:

الفصل الأول: الانتقال من الإدارة العثمانية إلى الإدارة الفرنسية 1827م– 1840م.

المبحث الأول: الإدارة الجزائرية أواخر العهد العثماني

المطلب الأول: التقسيم الإداري.

المطلب الثاني: الوظائف الإدارية.

المبحث الثاني: الإدارة الفرنسية

المطلب الأول: الإدارة العسكرية غير مباشرة.

المطلب الثاني: الوظائف الإدارية.

المبحث الأول: الإدارة الجزائرية أواخر العهد العثماني

المطلب الأول: التقسيم الإداري

يعود التقسيم الإداري، الذي ظل دون تغير إلى نهاية العهد التركي، إلى عهد حسن باشا بن خير الدين، الذي قسم البلاد إلى أربع مقاطعات[1]، برئاسة باي يشتري وظيفته بالمال شرط، أن يعطي حرية كامنة في جمع الضرائب وبوسائل خاصة[2]، وهذه المقاطعات الأربع هي:

1– بايلك مدينة الجزائر أو دار السلطان: فيها يقيم الداي وأعضاء حكومته وتشمل جغرافيا إلى خمسة مدن، هي: الجزائر، البليدة، القليعة، شرشار ودلس[3]، فهي أصغر الايالات، تشمل إلا السهول الساحلية، يحكمها الداي مباشرة بواسطة آغا الصبايحية[4].

2– بايلك التيطري: وحكمت نائب من الوالي يلقب باي ويساعده عدد آخر من الموظفين ومركزه مدينة المدية[5]، وهو مقسم إلى أربع قيادات هي[6]:

أ– قيادة الطهراوية.

ب– قيادة كل القبة.

جـ– قيادة الدير أو سور الغزلان.

د– قيادة الجنوب.

3– بايلك الغرب: يمتد من وراء إقليم التيطري إلى حدود مراكش يحكمه نائب عن الباشا يحمل لقب باي الغرب ومركزه مدينة مازونة[7]، ثم معسكر وأخيرا وهران أثناء عهد الباي بوشلاغم، امتدت شرقا حتى حدود المغرب الأقصى، فتدخلت حكومة فاس مرارا في إدارة تلمسان وتوجيه سياسته[8].

---

[1] بشير يلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م–1989م**، ج1، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص 16.

[2] أديب حرب: **التاريخ العسكري والإدراي للأمير عبد القادر الجزائري**، ط2، دار الرائد للكتاب الجزائر، 2005م، ص 36.

[3] صالح فركوس: **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين –خروج الفرنسيين (814 ق م، 1962م)–**، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002م، ص 114.

[4] أديب حرب، **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر**، المرجع السابق، ص 36.

[5] يحي بوعزيز: **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، ط5، عالم المفرقة للنشر والتوزيع الجزائر، 2009م، ص 58.

[6] صالح فركوس: **المختصر في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 114.

[7] يحي بوعزيز: **الموجز في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 58.

[8] أديب حرب، **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر**، المرجع السابق، ص 36.

4– بايلك الشرق: أكبر المقاطعات وعاصمتها قسنطينة، تمتد حدودها غربا عن تونس الخضراء[1]، يتميز بانعدام نفوذ الأتراك قياسا ببقية البايلكان[2]، حكمها **"أحمد باي"** لفترة طويلة، فعرفت معظم عهده الهدوء والاستقرار[3].

إن هذا التقسيم الرباعي للجزائر العثمانية واستقلال كل مقاطعة عن الأخرى إداريا ماليا وعسكريا أضعف حكم الداي وسلطته على مؤسسات الدولة. فاعتمد لتقوية نفوذه وتثبيت إرادته وفق سياسة فرق تسد، وأنشأ قوة خاصة لتنفيذ أوامره وحمايته دعيت بقبائل المخزن، أعفيت من الضرائب وأعطيت الصلاحيات بالقتل والنهب[4].

المطلب الثاني: الوظائف الإدارية

عرف الجهاز الإداري للجزائر في العهد العثماني تطورا ملحوظا، وذلك منذ استقرار الحكم التركي بالجزائر إلى أن استكمل تنظيماته واستقرت أجهزته مع نهاية القرن الثامن عشر، بحيث أصبحت السلطة التنفيذية بيد الداي[5].

فموظفي الايالة الجزائرية يتكونوا من:

أ) الموظفون السامون:

1– الداي: وهو بمثابة رئيس الدولة – في وقتنا الحالي– وهو القائد العام للجيش ومن مهامه: [6]

– تطبيق القوانين المدنية والعسكرية.

– توقيع المعاهدات.

– يقوم باختيار وزراءه وحكام المقاطعات.

– الإشراف على إيرادات الدولة وخزينتها.

2– الديوان: وهو بمثابة مجلس الوزراء، كان بمثابة الساعد الأيمن للداي، لأنه يضم الشخصيات المقربة إليه، التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسة العامة، ويتكون الديوان من موظفين سامين يشرفون على تسيير البلاد في المسائل العدلية والمالية والأمنية بالإضافة إلى هؤلاء يجب كذلك القاضي والمفتي[7].

ويرعى مواشي الدولة ويتصل بفرسان المخزن وبالعشائر المقيمة في أراض البايلك بمناطق دار السلطان والتيطري للحصول على المواد الغذائية الضرورية تموين الموظفين الأتراك والفرق العسكرية المرابطة في مدينة الجزائر[8].

---

(1) أديب حرب، **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر**، المرجع السابق، ص 36.

(2) صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 116.

(3) نفسه، ص 36.

(4) نفسه، ص 37.

(5) نصر الدين سعيدوني: **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط2، البصائر للنشر والتوزيع الجزائر، 2013م، ص 110.

(6) عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر البداية إلى غاية 1962م**، د.ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 65.

(7) نفسه ص 65.

(8) نصر الدين سعيدوني: **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 112.

ب) الموظفون التابعون:

1– الكتاب الأربعة الكبار: فمهام التي أنيطت لهؤلاء الموظفين توزعت حسب اختصاص كل كاتب على النحو التالي:

أ– الكاتب الأول أو المكاتارجي كان يشرف على سجلات الدولة.

ب– الكاتب الثاني أو الدفتردار: كان يراقب مخازن الدولة ويقوم بتسجيل مصادر دخل البلاد من الضرائب المختلفة والرسوم المتنوعة.

جـ– الكاتب الثالث أو وكيل الخرج الصغير: كان يقوم بحفظ سجلات الغنائم الجهاد البحري وضبط الأمور الديوانية.

د– الكاتب الرابع أو الرقمجي: كانت مهمته تنحصر في المحافظة على السجلات الرسمية للدولة التي تتصل بالشؤون الخارجية ويساعده في ذلك ترجمان خاص[1].

يقوم الداي بالاستعانة في إدارة مهامه بعدة موظفين هم:

1– الخزناجي: أو المتصرف في خزينة الدولة، كان يقوم بتسليم المداخل ويشرف على الإنفاق ويراقب أمور السكة، يساعده في مهامه المالية أمين السكة وبعض الموظفين من الحضر واليهود[2].

2– بيت المالجي: وهو الموظف المشرف على مصلحة الأملاك والثروات التي تؤول إلى الدولة بعد موت أصحابها أو فقدانهم فما إذا انعدم الورثة الشرعيون لهم، فينحصر العمل السياسي لبيت المالجي في تصفية الأملاك التي ليست لها ورثة، فهو يباشر سلطة تفويض من الداي الذي يكلفه بحيازة الثروات المنقولة وغير المنقولة لصالح بيت المال طبقا للأحكام الشرعية الصادرة فيها[3].

3– وكيل الخرج: يراقب النشاط البحري ويشرف على أعمال الترسانة البحرية وينظر في توزيع الغنائم ويتصل في بعض الأحيان بقناصل ومبعوثي الدولة الأوروبية، فبرغم من أهمية وظيفته التي جعلته يهتم بالشؤون الخارجية ويشرف على أمور البحرية، إلا أنه ما لبث أن تضاءلت مكانته وتقلصت صلاحياته إثر ضعف القرصنة واشتداد الضغط الأوروبي على الجزائر[4].

4– أغا العرب: هو قائد فرق الانكشارية، "اللوجاق" وجماعات فرسان المخزن "الصبايحية"

مهمته مراقبة الجهات التابعة لدار السلطان[5].

---

[1] نصر الدين سعيدوني: **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 112.

[2] نفسه، ص 111.

[3] نصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2008م، ص 167.

[4] نصر الدين سعيدوني: **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 112.

[5] بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830– 1989**، المرجع السابق، ص 17.

5– خوجة الخيل: ارتقى إلى مرتبة الموظفين الكبار بعد أن أصبح يدير أملاك البايلك ويرعى مواشي الدولة ويتصل بفرسان المخزن بالعشائر المقيمة في أرض البايلك بمناطق دار السلطان والتيطري، للحصول على المواد الغذائية الضرورية لتموين الموظفين الأتراك والفرق العسكرية المرابطة في مدينة الجزائر [1].

ج– جدول الموظفين التابعون[2]:

فئات الموظفين	نوع الخدمات التي كان يؤديها كل موظف
الكتاب الأربعة الكبار	– الكاتب الأول: المكاتارجي: كان يشرف على سجلات الدولة. – الكاتب الثاني: الدفتردار: كان يراقب مخازن الدولة ويقوم بتسجيل مصادر دخل البلاد من الضرائب المختلفة والرسوم المتنوعة. – الكاتب الثالث: وكيل الخرج الصغير: كان يقوم بحفظ سجلات الغنائم الجهاد البحري وضبط أمور الديوانية. – الكاتب الرابع: الرقمجي: تنحصر مهمته في المحافظة على السجلات الرسمية للدولة التي تتصل بالشؤون الخارجية.
القياد والحكام والأغوات	الأغوات (منهم الكاهية أو الباشي بلوك باشي أو أغا الهلالين، يصبح معزول أغا) القياد: بالبوادي، بعضهم بالمدن كقائد الشوارع وقائد العبيد... حكام المدن.
البايات ومساعدوهم	كل باي يساعده ديوان محلي أهم أعضائه: –الخليفة. – الباش خزناجي. – أغا الدائرة. – خوجة الخيل. – الباش كاتب
جماعات الخوجات	– خوجة القصر: يقدم للخزينة مبالغ مالية معتبرة مقابل سلامة حقوق بيع المناصب.

[1] نصر الدين سعيدوني: **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، المرجع السابق، ص 112.

[2] نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792م– 1830م**، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص، ص 27، 28.

	– خوجة الرحبة: أو "المكاس" ويتسلم الرسوم على الحبوب المعروضة في الأسواق. – خوجات أبواب المدينة: على كل باب من أبواب المدينة يوجد إثنان منهم. –خوجة الوزن: المكلف بالقياس والكيل...
موظفو الخدمات الاجتماعية والاقتصادية	– شيخ البلد. – المحسنين. – المزوار.
جماعة الخدم والشواش	– الطباخون: كبيرهم أشجي باشي. – الشواش: كبيرهم باشي شاوش. – أغا العزرة. – الدلال والبراح.

المبحث الثاني: الإدارة الفرنسية

المطلب الأول: الإدارة العسكرية الغير المباشرة

بعد أن احتلت الحملة الفرنسية مدينة الجزائر وما حولها في 1830م، اعتبرها الضباط الفرنسيون هذه البلاد أرضا محتلة،[1] حيث أصبحت الجزائر إبتداءًا من يوم سقوطها بيد الفرنسيين مسرحا رحبا يجول فيه القادة والجنود الفرنسيين، الذين حضروا بمعية قائدهم الجنرال **"دبرمون"** [2]، واخضعوا للحكم العسكري[3].

حيث أن الفرنسيون لم يبقوا على وظائف الإدارة العثمانية، حيث الغوا وظائف الخزناجي، وقائد الشرطة. ومراقبي الأسواق، والأمناء وكان هدفهم في ذلك هو وضع حد للوجود العثماني وإلى بداية إدارة جديدة[4]، ولكنهم ترددوا بين إتباع سياسة الاحتلال الكامل والإدارة الغير المباشرة، غير أنهم في النهاية مالوا إلى الأسلوب الأول[5]، حيث كان من البديهي أن توضع السلطة التنفيذية بيد رجال الجيش كما هي العادة في مثل هذه الأوضاع[6].

ففي اليوم التالي من الاحتلال أي في 6 جويلية 1830م، بادر الجنرال **"دبرومون"** بإنشاء لجنة حكومية وذلك من أجل تسيير شؤون الجزائر[7]، وتتلخص مهام هذه اللجنة في النظر في حاجات وإمكانيات البلاد، والنظم التي يجب أن تقوم بتعديلها والنظم التي يجب إلقائها، والفائدة من استعمال أعيان الجزائريين من مختلف الطبقات الأهلية والفرنسية لملأ إطارات الموظفين وممارسة الوظائف المدنية[8].

وفي 16 أكتوبر 1830م قرر الجنرال **"كلوزيل"** وهو القائد الجديد للقوات الفرنسية، إنشاء لجنة حكومية جديدة تحل محل اللجنة الحكومية الأولى، وتكون هذه اللجنة مخصصة في مجالات محددة، فتختص في العدالة، الداخلية والمالية، غير أن هذه اللجنة لم تحقق أية نتيجة [9]، لأن فرنسا كانت منشغلة بمشاكلها الداخلية ومن مناوراتها مع أوروبا لذلك كان الجيش الفرنسي هو الذي يتحكم في زمام الأمور في الجزائر وله حرية واسعة في التعامل مع واقع الجزائر [10]، بالإضافة إلى الصعوبات التي واجهتها الجيوش الفرنسية في الجزائر، بسبب شدة المقاومة الشعبية من الأهالي الجزائريين،

---

[1] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830م– 1954م**، د.ط، عالم المعرفة الجزائر، 2009م، ص 07.

[2] أحمد عيساوي: **تاريخ الجزائر الحديث**، د.ط، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014م، ص 23.

[3] يحي بوعزيز: **سياسة تسلط الاستعماري والحركة الوطنية**، مرجع سابق، ص 07.

[4] أبو قاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 57.

[5] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية**، مرجع سابق، ص 07.

[6] عبد الرحمان محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ج5، د.ط. شركة دار الأمة، د.م، 2007م، ص 153.

[7] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م**، مرجع سابق، ص 120.

[8] أبو قاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، مرجع سابق، ص 57.

[9] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م**، مرجع سابق، ص 120.

[10] حميدي أبو بكر الصديق: **السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830م– 1848م**، مجلة البحوث التاريخية، العدد 01، 2017م، ص 12.

فحاولوا أن يستعينوا ببعض الشخصيات الأهلية مثل حمدان بن عثمان خوجة وغيره من الشخصيات الذين خلعوا عليهم ألقابا مختلفة مثل: الأغا، الباشا أغا، والخليفة، ولكن الفرنسيون فشلوا في ذلك، لأن أغلبية الشخصيات الأهلية والتي كانت تتمتع بالنفوذ رفضت التعاون مع هذه السلطة المسيحية التي كانت عدو الإسلام والمسلمين [1].

ونتيجة التصرفات الارتجالية والاستبدادية للقادة الجزائريين في الجزائر، وانفرادهم بالحكم والسلطة فيها، مما اضطرت الحكومة الفرنسية إلى قيامها بإصدار مرسوم ملكي يفصل المسائل العسكرية عن المسائل المدنية[2]، وإن كانت الكلمة الأخيرة في ذلك للحاكم العسكري[3].

وعلى العموم فإن لسياسة حكومة فرنسا غايتين أساسيتين، فقد كانت الغاية الأولى تتمثل في إقطاع الأرض للفرنسيين، والإتيان بأكبر عدد منهم إلى الجزائر، وذلك لمحو صيغتها العربية الإسلامية وتصبح أرض مسيحية، أما الغاية الثانية، فقد كانت حكم الجزائر حكما مباشرًا وأن لا يتدخل أهل البلاد فيه أي دخل، لذلك كانت الجزائر تحكم في بادئ الأمر بواسطة قادة جيش الاحتلال[4]، وبذلك ظهر للجزائريين قبل كل شيء وللعام كله أن القضية ليست قضية تأديب للداي حسين أو إخراج للأتراك بأن القضية قضية احتلال واستعمار استيطاني[5].

المطلب الثاني: الوظائف الإدارية

عندما أصبحت الجزائر ولاية عسكرية تخضع مباشرة تحت إدارة القائد الأعلى العام للقوات الفرنسية، حيث أصبحت الموظفون والإدارة في الجزائر تقوم على النحو التالي:

1– المسؤول الإداري والمالي المدني: وهو مكلف بالقضايا المالية والموظفين، كما أنه ينسق بين الواردات في فرنسا وقطاعه في الجزائر، ويتم تعيينه من قبل رئيس مجلس الوزراء الذي يعتبر رئيسه في العمل [6].

2– رئيس الوحدات الاحتلال في إفريقيا: وهو مسؤول عن جميع العمليات العسكرية، وله سلطات واسعة في مجال المحافظة على الأمن والأملاك الفرنسية في إفريقيا، ويدخل أيضا في اختصاصاته قضايا الشرطة بالإضافة إلى القضايا التي لها طابع أمني وهو صاحب الاصلاحات الواسعة [7].

---

(1) يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830م– 1954م**، مرجع سابق، ص 07.

(2) عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر إلى غاية 1962م**، مرجع سابق، ص 120.

(3) حميدي أبو بكر الصديق: **السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830م– 1848م**، مرجع سابق، ص 12.

(4) أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، مصر، د.ت، ص 97.

(5) بسام العسلي: **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي 1830م– 1838م**، ط2، دار النفائس، 1986م، ص 187.

(6) حميدي أبو بكر الصديق: **السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830م– 1848م**، مرجع سابق، ص– ص 12– 15.

(7) عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م**، مرجع سابق، ص 12.

3– مجلس الإدارة: يتكون من رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا وهو رئيس المجلس في نفس الوقت ونائبه هو المسؤول الإداري والمالي، بالإضافة إلى مسؤول البحرية والمسؤول العسكري للجيش وممثل الجمارك ومسؤول أملاك الدولة إلا أن الهيمنة كانت واضحة للعسكريين[1]، الذين رفضوا السماح للمدنيين التدخل في شؤون الجزائريين [2].

وفي 6 جويلية عندما أنشا **دبرومون** "لجنة الحكومة"، فقد كانت هذه اللجنة تضم مجموعة من الموظفين، فقد كان يترأسها وكيل التموين وتضم كل من الجنرال **تولوزي**، والجنرال **فيرينو**، والقنصل الفرنسي السابق في عنابة **الاسكندر دوفان**، أما كاتب هذه اللجنة فقد كان **دي بوسير**، الذي كان من موظفي وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، ويساعد الكاتب دي بوسير مترجمان هما **"جيرار دان ودي صال"** مستشرق شهير [3].

غير أن المتمعن في تركيب هذه اللجنة، أنها هيئة فرنسية تجهل الشؤون الأهلية، كما تجهل حاجات الجزائريين وكانت تهدف إلى أمرين هما:

– أن تجمع المعلومات عن الإدارة السابقة (العثمانية) وذلك لاستفادة منها في الإدارة الجديدة.

– إنشاء هيئة مركزية تضم ممثلين عن المنظمات السبع الهامة في المدينة، وهم الحاج علي بن أمين السكة، وابن مرابط وإبراهيم بن المولى محمد، حسن قلعاجي، محمد ابن الحاج عمر، والحاج قدور بن عشاش، وأغلب هذه الشخصيات كانت متعاونة مع فرنسا[4]، وعلى الرغم من كل هذا فإن اللجنة الحكومية المتكونة من الشخصيات المقربة من قائد القوات الفرنسية في الجزائر قد فشلت في المهام المسندة إليها، نتيجة للتجاوزات التي قام بها الضباط العسكريين [5]، وعندما وصلت أنباء هذه التجاوزات إلى باريس، أرسلت الحكومة الفرنسية إليها لجنة تحقيق 1833م اعترفت بجرائم الجيش الفرنسي ولكنها أوصت بالحفاظ على ملكية فرنسا للجزائر [6].

وسميت هذه اللجنة "باللجنة الإفريقية" وقد كانت هذه اللجنة تضم ثلاثة نظراء من فرنسا منهم الدوق ديكاز الذي تولى رئاستها وخمسة نواب منهم (**باسي**) و(**ساد**)، والمساعد الميداني للملك، بالإضافة إلى قائد المنطقة البحرية لمدينة (تولون)، والمشرق الإداري العسكري، حيث تكفلت هذه اللجنة بمراجعة التقارير السابقة للجيش [7].

---

(1) حميدي أبو بكر الصديق: **السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830م– 1848م**، مرجع سابق، ص 12.

(2) عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر**، مرجع سابق، ص 121.

(3) أبو قاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، مرجع سابق، ص 57.

(4) نفسه، ص 58.

(5) عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر**، مرجع سابق، ص 120.

(6) بشير بلاج: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م– 1989م**، مرجع سابق، ص 139.

(7) شارل اندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصر –الغزو وبداية الاستعمار 1827م–1871م**، تر: جمال فاطمي، ج1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013م، ص 196.

وبناءا على ذلك أصدرت فرنسا قرار يوليو 1834م الذي اعتبر الجزائر ممتلكات فرنسية في إفريقيا الشمالية، يديرها حاكم عام عسكري ولكن يمارس مهامه تحت وصاية وزارة الحرب بصلاحيات واسعة ويساعده معتمد مدني Intendan civil، ونائب عام procureur general على الإدارة [1].

وقد كان الجنرال **"وروبيت ايرلون"** هو أول حاكم في الجزائر، وعلى اثر ذلك تم تقسيم الجزائر إلى ثلاث عمالات وكل عمالة قسمت إلى دوائر وبلديات[2]، ولكن لم يتجاوز عدد هذه البلديات في البداية ثلاثا، وهي بلديات الجزائر، عنابة، ووهران[3].

وبعد ذلك قامت السلطات الفرنسية بسياسة في إدارتها، سموها السياسة العربية وانشئوا وظيفة أغا العرب، وأنشأو مديرية الشؤون العربية واسندوا إدارتها إلى الضابط **بيليسي دوريتو** pellisier rey كما قام الحاكم العام **فالي** vallee بتعيين ثماني من الأهالي لإدارة مقاطعة قسنطينة[4]. وخلع عليهم ألقابا متنوعة عام 1838م ومن ضمن هؤلاء الخليفة **بن أحمد** في الأوراس و**بلحملاوي** في فرجيوة، و**أحمد المقراني** في مجانة و**بن قانة** في بسكرة، وبذلك ظهرت فكرة تقسيم الجزائر إلى منطقة مفتوحة إلى الاستيطان الأوروبي[5].

ونتيجة لذلك اتبعت فرنسا سياسة الاحتلال الشامل، حيث بدأت تفسح المجال لهذه السياسة، وقد عهد إلى الجنرال **بيجو** تنفيذ هذه السياسة[6]، وذلك عندما عزل الجنرال فالي وعوض بالجنرال بيجو 1841م، قد حاول هذا الأخير أن يطبق نظام إدارة المخزن والبايات الأتراك ولكن الضابط **دوما** daumas الذي هو مدير الشؤون العربية الجديدة صرفه عن ذلك، وأقنعه بتطبيق نظام الإداري الذي وضعه الأمير عبد القادر الذي يقتضي بالتعاون مع زعماء الأهالي ونبلائهم العسكريين وإسناد وظائف لهم[7].

وعلى العموم فإن التطورات التي أحدثتها السلطة الفرنسية والموظفون الإداريون في الجزائر، لم تكن أبداً لصالح الأهالي الجزائريين حيث سلبت منهم اختصاصاتهم وأراضيهم، حتى تتبع في ذلك سياسة الإدماج والإلحاق الكلي للشعب وللدولة الجزائرية، ولكن الشيء الجيد الذي جاءت به حكومة فرنسا هو إنشاء البلديات في المدن والقرى.

---

(1) بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م– 1989م**، مرجع سابق، ص 196.

(2) إدريس خضر: **البحث في تاريخ الجزائر الحديث، 1830م– 1962م**، ج1، دار الغرب، الجزائر، د.ت، ص 280.

(3) بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م– 1989م**، مرجع سابق، ص 140.

(4) يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري**، مرجع سابق، ص 12.

(5) نفسه، ص 12.

(6) بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م– 1989م**، مرجع سابق، ص 140.

(7) يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري**، مرجع سابق، ص 12.

الفصل الثاني:

ظهور المكاتب العربية 1841م– 1863م.

المبحث الأول: المكاتب العربية.

المطلب الأول: تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق إدارية.

المطلب الثاني : نشأة المكاتب العربية.

المطلب الثالث: مهام وأهداف المكاتب العربية.

المبحث الثاني: تنظيم المكاتب العربية.

المطلب الأول: التقسيمات الإدارية.

المطلب الثاني: المناصب والقياد.

المطلب الثالث: الإدارة العسكرية المباشرة

المبحث الثالث: موقف الأهالي من المكاتب والانتقادات الموجهة لها.

المطلب الأول: موقف رجال الدين.

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة للمكاتب العربية.

المبحث الأول: المكاتب العربية.

المطلب الأول: تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق إدارية

يعتبر الماريشال فالي[1] هو أول مهندس إداري استعماري، حيث قسم البلاد إلى ثلاث مناطق إدارية:

1- المناطق الساحلية:

وتشمل المدن والأراضي الجزائرية المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط، وتطبق فيها قوانين الإدارة المدنية السائدة في فرنسا، لأن هذه المدن يسكنها الأوروبيون بكثافة، وهذه المناطق فيها بلديات مدنية خاصة الصلاحيات[2].

2- المناطق المختلطة:

المناطق التي تضم الأوروبيين والجزائريين، فالطائفة الأولى تشكل أقلية وتخضع للقوانين المدنية الفرنسية، أما الطائفة الثانية فتشكل أغلبية وتخضع للقوانين العسكرية، وهذه المناطق تقام فيها بلديات مختلفة.

3- المناطق العسكرية:

وهذه المناطق التي يسكنها الأهالي، وهي خاضعة عسكريا للسلطات الفرنسية وقد فضل الماريشال فالي أن تحافظ هذه المناطق على الأنظمة التي كانت سائدة قبل الاحتلال أي الأنظمة العثمانية [3].

وفي هذا الإطار، فقد تم تقسيمها إلى ست مقاطعات إدارية وعلى رأس كل مقاطعة رئيس، كما تم تقسيم المقاطعة إلى دوائر والدائرة تضم عددا من القبائل ويعين على كل دائرة شيخ، تنحصر مهمته المركزية في حفظ النظام وجباية الضرائب، وهذه المناطق ستشكل فيها ما يسمى بالبلديات الأهلية[4].

وفي تلك الأثناء تعالت أصوات منددة في إحدى أهم محاور المناقشات السياسة الساخنة على مستوى المؤسسات الرسمية بفرنسا، فقد هاجم مناهضو الاستعمار سياسة الماريشال فالي في الجزائر مطالبين بتنحيته لأن سياسته الإدارية لم تكن في نظرتهم تخدم الاستعمار[5].

---

[1] **فالي**: عين حاكما على الجزائر في 1837/12/01م، مارس مهامه لمدة ثلاث سنوات ثم عاد إلى فرنسا 1841/01/20م، أنظر:
Anonyme: **histoire de l'Algérie**, liste chronologique in R A n=31 1887.p429

[2] أديب حرب: **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر**، ج2، مرجع سابق، ص 108.

[3] نفسه، ص 108.

[4] أديب حرب: **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر**، المرجع السابق، ص 108.

[5] إسماعيل العربي: **حكومة الأمير عبد القادر، إدارتها ومهامها**، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة، العدد 75، د.م، 1983م، ص 224.

المطلب الثاني : نشأة المكاتب العربية

لقد واجه الفرنسيون صعوبات كبيرة في التوسع وبسط السيطرة على الجزائر وذلك بسبب امتناع أبناء الجزائر التعاون معهم[1]، لذلك فقد طرحت على السلطات الاستعمارية مشكلة إدارة الأهالي وكيفية التحكم فيهم[2]، لذلك قرر **"روفيقو Rovigo"** إنشاء هيئة تكون جسرا بين سكان فرنسا سميت بالديوان العربي[3]، كما أطلق عليه مصلحة الشؤون العربية وكان هدفها إخضاع القبائل الجزائرية للنفوذ الفرنسي بالجزائر[4]، وكان أول من ترأسها هو **"لاموريسو"**[5]، وفي شهر أفريل 1837م تم إعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية بقيادة الرائد **"بيليسي pellissier"**[6]، وكانت تهدف لإخضاع القبائل الجزائرية للنفوذ الفرنسي بالاعتماد على مترجمين في الشؤون العربية، والاتصال برؤساء القبائل في جميع أنحاء البلاد[7]، والحقيقة أن تلك الإدارة وهذه الهيئة لم تكن لتهتم بشؤون الأهالي بقدر ما كانت تعمل على إخضاعهم وبسط نفوذ فرنسا على كامل أنحاء القطر[8].

ففي 13 جانفي 1841م تم إنشاء لجنة مكونة من 5 أعضاء مسلمين يساعدهم مكتب يشمل السكرتير الفرنسي، وكيل المال، شاوش وشخصين عدليين، ويساعدهم مجلس شوري، بحيث بدأ العنصر الفرنسي ينمو بسرعة، ففي سنة 1843م ضُم السكرتير المترجم ورئيس المكتب وعاملين[9].

وبمجيء **"بيجو"** عاد للاهتمام بإدارة الشؤون العربية وأعطى القيادة **لبوجين دوماس**، وجعل منها إدارة لقهر الجزائريين[10]، وتم إنشاء إدارة المكتب العربي بمقتضى مرسوم وزاري في 01 فيفري 1844م[11].

ويتصل هذا المكتب بكل ما يهم شؤون الأهالي من المسلمين فيما يجري في حياتهم اليومية العامة بهذه البلاد[12]، وأصبحت من المؤسسات التي تلعب دورًا في تسيير شؤون الجزائريين[13].

---

(1) حميدي أبو بكر الصديق: **السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830م– 1848م**، المرجع السابق، ص 13.

(2) صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844م–1871م**، د.ط، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر، 2006م، ص12.

(3) حميدي أبو بكر الصديق: **السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر**، المرجع السابق، ص 13.

(4) سلماني عبد القادر: **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية 1832م– 1847م**، دار القبضة للنشر، الجزائر، 2012م، ص 172.

(5) حميدي أبو بكر الصديق: **السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر**، المرجع السابق، ص 13.

(6) سلماني عبد القادر: **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 172.

(7) نفسه، ص 172.

(8) صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي**، المرجع السابق، ص 13.

(9) أحميدة عميراوي: **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، د.ط، دار الهدى، عن مليلة، 2005م، ص117.

(10) أبو قاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1830م– 1900م**، ج1، د.ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص 61.

(11) سلماني عبد القادر: **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة**، المرجع السابق، ص 173.

(12) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، المرجع السابق، ص 154.

(13) حميدي أبو بكر الصديق:**السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر**، المرجع السابق، ص 14.

وقد كان إنشاء المكاتب العربية لتكون واسطة بين الفرنسيين وزعماء الأهالي على أن يرأسها الضباط الفرنسيون، ويساعدهم زعماء الأهالي والمترجمون الذين يحسنون العربية، بحيث طلب **"بيجن دوما"** من هؤلاء الضباط أن يعملوا على تشتيت القيادات والزعمات الأهلية ذات السلطة والنفوذ والتأثير عليهم، واعتبر هذا الاتجاه إحدى الركائز والدعامات الأساسية الفرنسية في الجزائر[1]. كما أن هذه المكاتب كانت تضم بعض العملاء الجزائريين[2]. وقد كان ظهور هذه المؤسسة من إيحاء الجنرال "دوما" الذي أدخل تعديلات على إدارة الشؤون العربية لتشكل شبكة ذات نظام متفرع[3]. وبذلك يكون الجنرال دوما "Daumas" قد أدخل تعديلات على إدارة الشؤون العربية بوضع سلم إداري للمؤسسة[4].

وعليه فإن نشأة المكاتب العربية التي كانت بمثابة العنصر الرئيسي في حكومة العرب، فقد كانت منذ البداية في نظر المستعمر كإجراء جيد وهادف من أجل مراقبة وتأطير رؤساء الأهالي[5].

وبالتالي يمكن القول بأن المكاتب العربية هي حلقة وصل بين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ 1830م، والجزائريين الذين يقطنون البلاد[6]، وهي المؤسسة التي تتمثل في ضمان التهدئة في القبائل بصفة دائمة، وذلك بإدارة عامة ومنظمة، وذلك عن طريق توفير الأمن العام، وحماية المصالح الشرعية وزيادة الرخاء لدى الأهالي[7].

وفي الأخير يمكن القول أن هذه المكاتب استحدثت لتكون حلقة وصل بين الجزائريين والفرنسيين بالاعتماد على مترجمين يفقهون اللغة العربية، وقد كان ظاهرها هو خدمة الأهالي الجزائريين، ولكن باطنها هو بسط السيطرة والنفوذ، وتتحقق الأهداف الفرنسية التي أتت من أجلها إلى الجزائر.

المطلب الثالث: مهام وأهداف المكاتب العربية

1– مهام المكتب العربي

لقد اعتمدت السلطة العسكرية في الجزائر عن المكاتب العربية، التي يشرف عليها ضباط، والتي كانت مهمتهم الأساسية هي مراقبة الأهالي المسلمين ابتداءاً من الشيوخ المعنيين من طرف السلطة الحاكمة، إلى أدنى مرتبة لدى أفراد الشعب[8].

---

(1) يحي بوعزيز: **سياسة التسلط**، المرجع السابق، ص 13.

(2) بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 140.

(3) صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، 1830م– 1915م**، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010م، ص 72.

(4) سلماني عبد القادر: **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة**، المرجع السابق، ص 173.

(5) صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 72.

(6) F. Hugonet, **souvenirs d'un chef de bureau arabe**, paris, 1850, p 56.

(7) عبد الحميد زوزو: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث**، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، بيروت، 1989م، ص 177.

(8) مصطفى الأشرف: **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م، ص 301.

وقد أوكلت للضباط الإداريين أو ضباط المكاتب العربية مهام عددية نذكر منها المهام السياسة والإدارة والمهام العسكرية.

أ) المهام السياسية والإدارية:

وتكمن مهام المكاتب العربية السياسية والإدارية فيما يلي:

- إعداد البيانات البيبليوغرافية والمعلومات حول القادة وعائلات الأهالي المنتقدة.
- التنظيم السياسي لقيادات الأهالي.
- إعداد الوثائق التاريخية حول قبائل المقاطعة.
- إعداد المعلومات الجغرافية والطبوغرافية.
- معاينة الجرائم والجنح المرتكبة في الإقليم الخاضع للعسكريين من قبل الأهالي والبحث عن مرتكبيها.
- العدالة الإسلامية.
- العدالة في بلاد القبائل[1].

ب) المهام العسكرية:

كان ضباط المكاتب العربية لا يتوفرون إلا على عدد قليل من الصبايحية[2]، وهذا في بداية 1844م، حيث كلفوا بالوظائف السياسية والإدارية، عندما قطع الاحتلال شوطًا كبيرًا في الجزائر.

فعندما قامت عدة ثورات في الجزائر منها ثورة 1845م و1864م لثورة سيدي الشيخ والمقراني، أدى ذلك إلى ضرورة الحصول على معلومات ذات طابع عسكري وكان ضباط المكاتب هم الذين يقومون بذلك وكانوا يرافقون هذه القوات[3].

كذلك من بين مهامها العسكرية هي مرافقة القوات النظامية والقوات الإضافية، وكانت هذه الفرق تحت مسؤولية المكاتب العربية، وكان يطلق عليها القوم وهي في الغالب تضم مشاة أو فرسان وكذلك ما يسمى المخزن والخيالة.

وكانت هذه القوات تحت قيادة قائدها الأصلي وهم دورهم يطيعون أوامر إطارات فرنسية، أما القادة فهم ضباط المكاتب العربية أو المترجمون العسكريون[4].

---

[1] عز الدين بومزو: **الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري –ارتيست مرسيبه نموذجا–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2007م– 2008م، ص 27.

[2] **الصبابحية sphais**: وهو جيش من الفرسان العرب تم تأسيسه عام 1841م، من جنسيات مختلفة فرنسية ومغربية تحت قيادة ضابط من الفرنسيين والأهالي، وصار في النهاية يتشكل من ثلاثة فيالق يتمركز أحدهم في عنابة، أنظر: عمراوي حميدة، **السياسة الفرنسية والمقاومة الوطنية في الشرق الجزائري**، ص 164.

[3] عز الدين بومزو: **الضباط الفرنسيون**، مرجع سابق، ص 27.

[4] نفسه، ص 28.

إن المهام التي كانت تقوم بها المكاتب العربية، أو ضباطها كان الغرض منها هو تمكين الاستعمار والعمل على إخضاع القبائل بشتى الطرق والوسائل المتاحة بالإضافة إلى التقليص من نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة، وكل شيء كان في صالح الاستعمار وترسيخ فكرة الجزائر فرنسية.

ب أهداف المكتب العربي

لقد جاءت المكاتب العربية بجملة من الأهداف التي كانت لصالح فرنسا ومن أهمها:

- تمكين الاستعمار وإخضاع القبائل للسلطة الاستعمارية.
- مراقبة تحركات القبائل وحراسة المشبوه منهم.
- مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الأهالي وتنفيذ أوامرهم مع توجيه السياسة الاستعمارية.
- مراقبة نشاط الزوايا والطرق الصوفية وشيوخها[1].
- التجسس ومراقبة الأهالي المسلمين ابتداءًا من الشيوخ المعنيين من طرف السلطة الحاكمة إلى أدنى أفراد الشعب مرتبة[2].
- تسجيل سيرة قادة الأهالي والشخصيات والعائلات ذات النفوذ[3].
- استخلاص الضريبة.
- تولي مهمة القضاء والفصل في خصومات الأهالي[4].

---

[1] صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي**، مرجع سابق، ص، ص 19، 20.

[2] مصطفى الأشرق: **الجزائر الأمة والمجتمع**، مرجع سابق، ص 127.

[3] عبد الحميد زوزو: **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837م– 1939م**، ج1، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2005م، ص 194.

[4] صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال**، مرجع سابق، ص 20.

المبحث الثاني: تنظيم المكاتب العربية

المطلب الأول: التقسيمات الإدارية

كانت كل مقاطعة قد قسمت إلى وحدات إدارية، تشكل دائرة وكل أربع دوائر أو خمس تكون قسمة، وكانت كل قسمة يوجد بها مكتب عربي من الدرجة الأولى وكل دائرة بها مكتب من الدرجة الثانية، حيث كانت المقاطعة تشتمل على أربعة مكاتب من الدرجة الأولى وأربعة عشرة مكتب من الدرجة الثانية، يضاف إلى هذا عدد إدارة الشؤون العربية بعاصمة المقاطعة: قسنطينة، هذه الإدارة مكلفة بتبليغ أوامر الحاكم العام وكذا أوامر الجنرال القائد الأعلى للمقاطعة إلى رؤساء المكاتب الأخرى[1].

الشكل رقم (01): يوضح التقسيمات الإدارية [2]

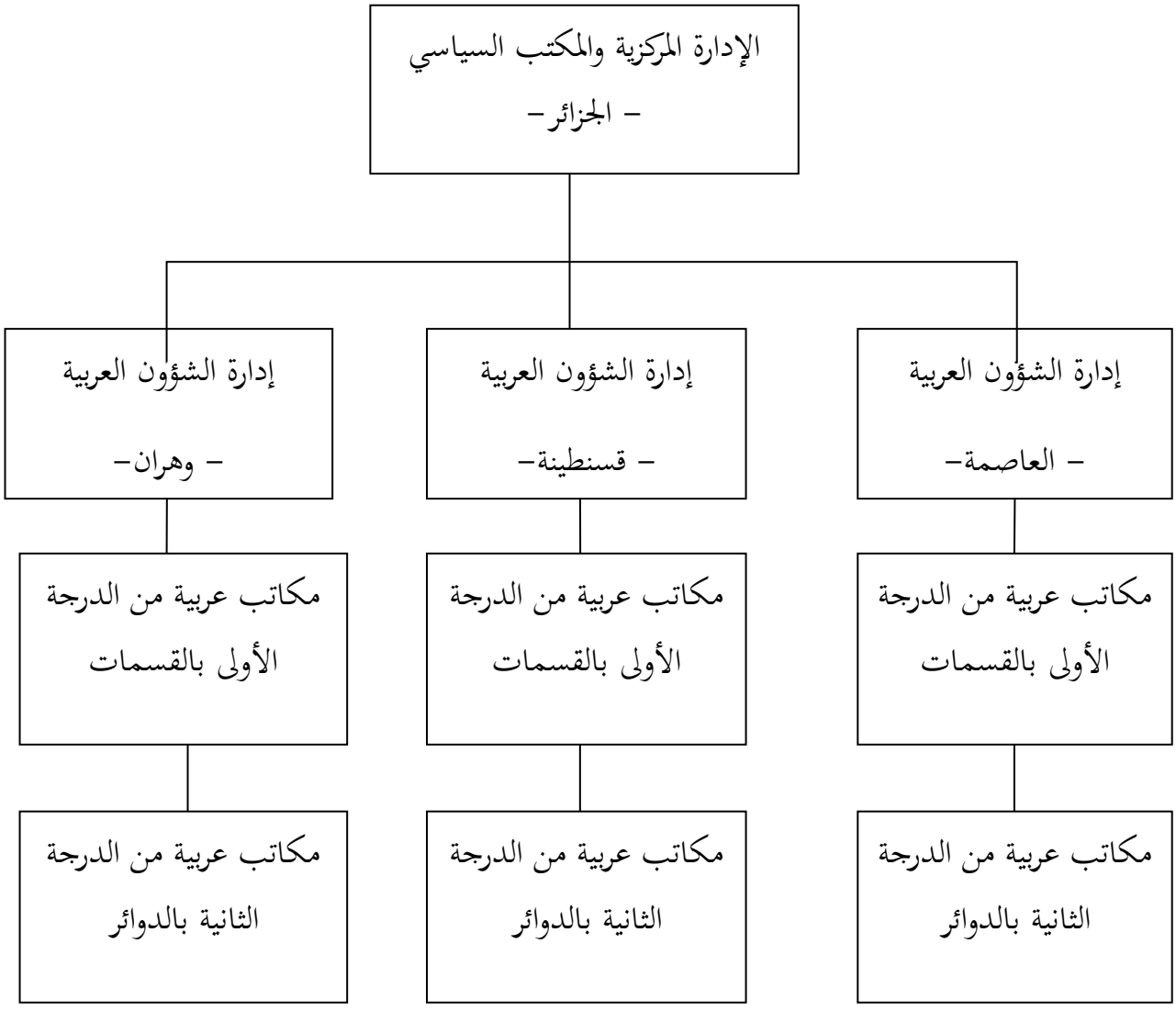

[1] صالح فركوس: **مختصر في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص 74.

[2] نفسه، ص 201.

لقد كان المكتب السياسي يخضع لمراقبة الحاكم العام، الذي كان يعمل على اتصال مستمر بقادة المقاطعات الذين هم بدورهم كانوا على اتصال برؤساء إدارة الشؤون العربية كل في مقاطعته مع التنسيق بين بعضهم البعض، حيث يأتي بعد ذلك رؤساء القسمات، فرؤساء المكاتب، فالملاحق وفق سلم إداري وعسكري يندرج من القاعدة إلى القمة ليتنزل كذلك وفق هذا التنظيم، وكذا الصلاحيات المخولة لكل صنف من هذا النمط الإداري [1].

وخلاصة هذا التنظيم الإداري والعسكري، تجدر الإشارة إلى أن كل غني من الدرجة الأولى كان يتولى رئاسته ضابط برتبة نقيب، له نائبان برتبة ملازم أول فطبيب فخوجة شاوش وبعض الفرسان الصبايحية، وكذا نفس الهيئة – تقريبا– يتشكل منها مكتب من الدرجة الثانية، فقط يختلف عن الذي من الدرجة الأولى أن رئيسه يكون — غالبا– برتبة ملازم أول ولم يكن له سوى نائب واحد[2].

المطلب الثاني: المناصب والقياد

يشمل جهاز مؤسسة المكاتب على ضباط مرسمين وآخرين متربصين مترجمين– أطباء– قضاة– خوجة– شاوش– وفرسان خيالة[3] وصبايحية[4]....

فهذه المكاتب تسير من طرف قائد المكتب، وهو برتبة ملازم أو نقيب، وفي حالات نادرة برتبة رائد، يساعده ضابط أو عدة ضباط برتبة ملازم أو ملازم أول، ويساعده قاضي ومساعدين وكاتب فرنسي برتبة ضابط صف أو عريف وضابط في الصحة وكاتب عربي أو خوجة، لتحرير المراسلات باللغة العربية وأخيرا ترجمان وشاوش أي عدد محدود من الموظفين بمعدل عشرة أشخاص[5].

ينص المنشور الصادر سنة 1867م على أن تشتمل القيادة الإقليمية للمكاتب العربية اثني عشرة شخصا في المكاتب العربية في المقاطعات ثمانية أشخاص، ومكاتب الدوائر سبعة أشخاص، أما المكتب السياسي المركزي فستة عشر شخصا[6].

إن عملية اختيار أو انتداب الضباط الأكفاء إلى المكاتب العربية ظلت تشغل كثيرا بال السلطة الفرنسية، ذلك أنه إلى جانب عدد كبير "مؤهل" حسب أحد التقارير الفرنسية.

---

[1] صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص 75.

[2] نفسه، ص 75.

[3] **خيالة**: مصطلح عثماني والخيالة عساكر من جيش الدولة العثمانية المنتظمون وكانت تتكون من 6 فرق، ينظر: سهيل صايات، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص 106.

[4] صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص 73.

[5] شارل روبير أجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م– 1919م**، د.ط، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م، ص 249.

[6] نفسه، ص 300.

كان يعمل بتلك المؤسسة إلى أنه في المقابل كان هناك عدد آخر غير مؤهل للقيام بتلك المهمة لأنه يفتقر إلى التجربة والكفاءة المطلوبة لتولي قيادة مثل تلك الإدارة، فلم تكن-إذن- الوظيفة سهلة أو خيالية من المشاكل بل على العكس كانت تطرح تجاوزات كثيرة في الصلاحيات العملية والممارسات الميدانية[1].

ولعل ذلك يعود إلى أن ضباط المكاتب العربية كانوا يشكلون صفا أو هيئة قائمة بذاتها لا تخضع في غالب الأحيان إلى مراقبة السلطة العليا، كما كانت ترقية عناصرها إلى رتبة عسكرية سامية تتم بسرعة، ضف إلى ذلك غياب المراقبة على هذه المؤسسة جعل من المكتب العربي يتصرف –أحيانا- من تلقاء نفسه، دون الرجوع إلى السلطات العليا[2].

وهكذا يمكن القول أن مسألة اختيار الموظفين من عسكريين وغيرهم لإدارة شؤون الأهالي لم تكن بالنسبة للمستعمر بالعملية السهلة، بل كانت تتطلب خبرة ومعرفة دقيقة بالرجال لأن شساعة القطر الجزائري وصعوبة السيطرة والتحكم في البلاد ظلت وباستمرار تفرض على فرنسا التكثيف من قواتها ووسائلها التدميرية لتثبيت ركائز الاحتلال[3].

المطلب الثالث: الإدارة العسكرية المباشرة

لقد تطورت بسرعة إدارة المكاتب العربية من إدارة غير المباشرة، التي تبناها الضباط الفرنسيون، إلى إدارة مباشرة للقبائل الموضوعة تحت إمرتهم، فقد أوضح "l. Rinn" المؤرخ المعروف والضابط السابق في المكتب العربي، في مؤلفة (المخطوط) بعنوان "تاريخ الجزائر 1830م- 1870م" أن الأهالي كانوا يميزون ، بخصوص المكاتب العربية بين فترتين مختلفتين تماما، تمتد الأولى إلى غاية 1858م ويطلقون عليها تسمية "بيرو العرب المخازنية"، وكانت الأحكام فيها تصدر من موقع عال كما كان عليه الحال في المخزن التركي[4].

وتبدأ المرحلة الثانية بعد سنة 1858م ويطلقون عليها تسمية "بيرو عرب الحكام" وكانت الأحكام تصدر فيها مباشرة على الطريقة الفرنسية. فقد كانت وزارة الحربية خلال سنوات 1858م- 1857م تمنح نفسها علنا لكونها وقفت إلى تحقيق تسيير بلاد العرب تسييراً مباشرًا ، وهو أمر لم يكن ممكنا أثناء الصراع مع عبد القادر وصار واقعا بعد إزالة كل وساطة بين السلطة الفرنسية وقائد القبيلة، فلم يبقى بأعوان الوسطاء سوى القياد والشيوخ، أما الأغات والباشاغات

---

[1] صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص 74.

[2] نفسه، ص 74.

[3] نفسه، ص 74.

[4] شارل روبير أجرون: **الجزائريون المسلمون**، مرجع سابق، ص 250.

وبقية الأعيان الموجودين في الميدان فلا يشكلون سوى دوائر سلطوية لا جدوى منها وألقاب لا تتمتع بالسلطة المناسبة[1].

وهكذا إبان فترة ما بعد سنة 1857م إلى غاية 1864م، بصدد لحظات أخرى في نفس السياسة، الرامية إلى التقليل التدريجي من سلطة قارة الأهالي، فلقد تمكن الجنرال "Desvaux Gastu" من تحطيم القادة الكبار في منطقة الشرق القسنطيني، وكان الحاكم "pelissier" قد وجه جهود المكاتب العربية ضد القياد الكبار، وبالأخص بحرمانهم من امتيازاتهم الشخصية[2].

كذلك يمكن الحديث أيضا عن سياسة أخرى بمناسبة صدور القانون الإمبراطوري سنة 1863م وهي سياسة غطت جوانب عديدة من صلاحيات الزعماء التقليديين في مجالات الضرائب والعدالة والسلطة الإدارية ولقد تم تدعيم نفوذهم أكثر من أي وقت مضى، بإنشاء دواوير البلدية وبإسناد السلطات إلى الشيوخ الذين كانوا على رأسهم.

مما تبين أن مؤسسة المكاتب العربية التي أنشأت أصلا لمهام الإعلام والرقابة والتفتيش، قد عين بصلاحيات عظمى تولتها شيئا فشيئا ومن غير أن تتطور تركيبتها البشرية وفق الطموحات والواجبات المنشودة[3].

1– التنظيم الإداري للقبائل:

لقد تم تقسيم القبائل إداريا من طرف ضباط المكاتب العربية إلى مجموعات من القيادات، حيث تضم لكل قيادة مجموعة من القبائل والعشائر، كان يرأس كل قيادة قائد أصلي ولكل قبيلة أو عشيرة شيخ لأن إدارة المكاتب العربية ظلت تستغل من خلال رؤساء الأهالي كوسطاء بينها وبين القبائل التي يقودونها.

وقد كان التقسيم الإداري من أجل تهيئة الأرضية للإدارة المباشرة لتلك المؤسسة الاستعمارية، حيث استمر هذا التنظيم إلى غاية 1858م، السنة التي يبدأ فيها التحول من الإدارة اللامباشرة إلى حكم الأهالي مباشرة[4]. (أنظر للملحق من (01 إلى 07).

لقد كان هذا التقسيم الإداري من أجل إضعاف تلك القبائل وذلك عن طريق سياسة فرق تسد، في حين اعتبرته مؤسسة المكاتب العربية كمرحلة انتقالية نحو الإدارة المباشرة لتلك القبائل. وما أن حلت سنة 1857م حتى بدأ العمل التدريجي للتخلص من رؤساء الأهالي بكامل المقاطعة.

---

[1] شارل روبير أجرون: **الجزائريون المسلمون**، مرجع سابق، ص 250.

[2] نفسه، ص 251.

[3] نفسه، ص، ص 250، 251.

[4] فركوس صالح: **إدارة المكتب والاحتلال الفرنسي**، مرجع سابق، ص، ص 95، 96.

أولا: كان الحاكم العام **"بيلسي** Pelissier" قد وجه ضباط المكاتب للتحقيق الإدارة المباشرة للأهالي، وذلك بإبعاد وساطة بعض رؤساء القبائل والتقليص من امتيازات البعض الآخر، بالإضافة إلى تجريدهم من صلاحياتهم فيما يخص جمع الضرائب وممارسة القضاء[1].

ثانيا: إن الإجراءات الإدارية التي كانت تعطي المعمرين إمكانية اقتناء الأراضي قد تربت منها انتقال مجموعة كبيرة من الأهالي تحت سلطة المكاتب العربية الولائية[2].

2– الإدارة المباشرة والقضاء:

ظلت قبائل كثيرة مستقلة في قضاتها بمقتضى عدم خضوعها للإحتلال، فكان لكل قبيلة قاضيها ومفتيها، غير أن الإدارة العسكرية أحدثت في مركز في كل دائرة ما يسمى بمجلس القضاء الأكفاء، هذا المجلس كانت له صلاحيات في المحاكم الفرنسية وكذا في مجلس الاستئناف، وكان مجلس هؤلاء القضاة خاضع للرئاسة المباشرة لقائد المكتب العربي الذي يترأسه في كل القضايا الخطيرة. كما كان يوجد في كل مكتب عربي قاض خاص به، مهمته تنوير المكتب بكل المسائل التي تتصل بالقانون الإسلامي[3].

منذ سنة 1853م، كانت الأقاليم المدنية تزداد اتساعا، حيث انتقل عدد كبير من الأهالي تحت السلطة القضائية المدنية، ووجد الجزائري نفسه مقيدا بالتشريع الفرنسي، بل بنظام قضائي يطبق قاعدة الغالب من أجل تحقيق السياسة الاستعمارية[4].

وفي أكتوبر 1854م صدر مرسوم إمبراطوري يقضي بإعادة تكثيف القضاء الإسلامي حتى إخضاع الجزائريين تدريجيا للقانون النابليوني[5]. وفي 31 ديسمبر 1859م صدر مرسوم آخر يؤكد على إخضاع القضاء الإسلامي إلى التشريع الفرنسي، فقد نصب على سبيل المثال المادة 03 من على وجوب إخضاع القضايا الجنائية إلى قانون العقوبات الفرنسية.

كما صدرت القضايا والأحكام الصادرة عن القضاة الجزائريين تترجم إلى اللغة العربية[6]، ولقد كانت مسألة اختيار القضاة المخلصين لفرنسا من أجل سير إدارة المكاتب العربية من أهم المسائل بل من أعقدها[7].

---

(1) CH. R. les algériens musulmans et la France, op. cit, p- p 123 -133.

(2) Idem.

(3) Ch.richard, du **gouvernement arabe et de l'institution que doit l'exercer**, Alger, 1848, p 89.

(4) Annet Rey, Goldzeiguer, op. cit, noir, p- p 34- 38

(5) M. Lmeener, **ville pictoinnaire d'élégis lationa ligérienne 1er volume 1830– 1860**, paris, p- p 411- 413.

(6) Idem.

(7) أبو قاسم سعد الله: **محمد الشاذلي القسنطيني 1807م– 1877م**، د.ط، الجزائر 1974م، ص- ص 15 -21.

إن فكرة العقوبات الجماعية التي هي عكس قانون العقوبات الفرنسي، من ذلك شن الحملات العسكرية على القبائل والقتل الجماعي ومصادرة الأراضي والأملاك إنما كانت كجزء حربي رهيب، إن ذلك هو الإطار التاريخي المفروض على الجزائريين منذ ما يزيد عن قرن، غير أن روح الشعب التي قتلت بسبب العنف كانت في كل مرة تحاول أن تعيد يقظتها من جديد.

وهكذا لم يكن القضاء تحت الوصاية مؤسسة المكاتب العربية سوى وسيلة من الوسائل الاستعمارية لبسط الهيمنة الفرنسية في مختلف أنحاء البلاد، ذلك أنه في 13 ديسمبر 1866م، صدر مرسوم يفرض على المسلمين حق التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسي، كما بين المستعمر نفسه الحالة التي آل إليها الأهالي نتيجة هذا القضاء الظالم، لقد جردنا أو قضينا على اعتبار أولئك الذين تعودوا أن يطاعوا منذ قرن...، لقد جلبنا معنا أكبر أنواع الفوضى مختلف فروع القضاء[1]، فلم يكن هذا القضاء حتى في كله الإسلامي في بعض الأحيان إلا وسيلة حربية من أجل تدعيم قواعد الاستعمار بالبلاد[2].

(1) CH.R Ageron, **les algériens**, op.cit, p 133.

(2) CH. Richard, op. cit, p 4.

المبحث الثالث: موقف الأهالي من المكاتب العربية والانتقادات الموجهة لها.

المطلب الأول: موقف رجال الدين.

أ– المواقف المناهضة للمكاتب العربية:

تمكنت الطرق الصوفية في الجزائر أن تحافظ على الإسلام، وقام رجال الدين بمحاربة الاستعمار في الجزائر بكل قوة.[1]

ونذكر مثال عن ذلك **"الأمير عبد القادر"** الذي ينتمي إلى الطريقة القادرية[2]، فقد لحق بفرنسا خسائر كبيرة اضطر خلالها المارشال **"بيجو"** بطلب الهدنة بعقد معاهدة معروفة بمعاهدة تلت حركة المدنيين والتافنة.[3]

كان نظام الرحمانية هاجسا لفرنسا، فقد وضعت حلولا للقضاء على هذا النظام وفشلت في ذلك، نظرا لتطور هذه الحركة ذات الفعالية التي شلث حركة المدنيين والعسكريين، ومن بين رجالها الحداد والمقراني وبوبغلة ...إلخ، وعجزت الإدارة على مد هذا التيار الذي اتخذ بمرور الأيام أبعاد خطيرة وسبب فشل الإدارة الفرنسية في القضاء على الرحمانية واعتماد شيوخها العمل السري في الجهاد.[4]

رغم موالاة القيادة العليا للطريقة التيجانية إلا أن أتباعها كانوا يوزعون مناشير ضد الاحتلال الفرنسي لاسيما في تلمسان، وكانوا يدعون الناس لمقاطعة الإدارة الفرنسية وهذا استنادا للتحقيق الذي قام به النقيب **"بوتان"** مسؤول المكتب العربي، ومن بين هؤلاء المقدمين **''سي الطاهر أبو الطيب"** مقدم الزاوية التيجانية بتلمسان.[5]

نجد كذلك "الشريف بومعزة" الذي ينتمي إلى الطريقة الدرقدية الذي واجه الإدارة الفرنسية، وحمل السلاح ضد الفرنسيين وثورته تمتد من 1844م إلى 1847م، وكان يحث الناس على الجهاد.[6]

ب– المواقف الموالية للمكاتب العربية:

يقصد بها تلك التي اتضح ولائها للاستعمار في العديد من القضايا، حيث اعتمد أصحاب الطريقة التيجانية[7] أن وجود الفرنسيين في الجزائر راجع إلى استجابة الله إلى دعاء شيخهم أحمد التيجاني، وأن هذا الاحتلال قضاء وقدر،

---

(1) أحمد توفيق المدني: **هذه الجزائر**، مرجع سابق، ص– ص 331– 333.

(2) شارل هنري تشرشل: **حياة الأمير عبد القادر**، تر: أبو القاسم سعد الله، د ط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974م، ص 27.

(3) محمد باشا: **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر**، ج1، د.ط، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1903م، ص– ص 113– 116.

(4) يوسف التلمساني: **التوسع الفرنسي في الجزائر 1830م– 1870م**، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004م– 2005م، ص 232.

(5) المرجع نفسه، ص 233.

(6) التلي العجيلي: **الطرق الصوفية للاستعمار الفرنسي للبلاد التونسية 1881م– 1939م**، مج2 ، منشورات كلية الأدب بعنابة، تونس، 1992م، ص 252.

(7) **التيجانية:** مؤسسها هو أحمد بن أحمد بن مختار بن سليم التيجاني 1781م– 1782م.

وإن كان هذا التبرير قد وجد تقبل من طرف أتباع التيجانية واستثنته بعض الطرق الأخرى لكسر وتد السلطة الاستعمارية مثل الطيبية.[1]

معارضة شيخ العرب فرحات بن سعيد وتعاونهم مع الفرنسيين ضد أحمد باي، وذلك لأغراض شخصية[2]، لأن فرحات بن السعيد قد عرض على الماريشال اقتراحات للتحالف معه، فطلب منه أن يعترف به كشيخ للعرب وأن يمده بالجيوش لمحاربة الباي وحلفائه بن قانة، وإن هزيمة فرحات سعيد جعلته يتجه إلى الأمير عبد القادر الذي أسند إليه منصب الخليفة على القبائل الصحراوية.[3]

بل وصل الأمر ببعض المشايخ ورجال الدين إلى تحريض السلطة الاستعمارية ضد الأهالي، مواقعهم وإعطاء أسماء البعض منهم حتى يسهل ضربهم، ولقد عملت السلطة الاستعمارية على تمكين مشايخ الزوايا للطرق الموالية لها ليس بالامتيازات الممنوحة لهم فقط، بل كذلك يمنحهم سلطات ونفوذ مطلقة.[4]

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة للمكاتب العربية.

من بين الانتقادات الموجهة للمكاتب العربية في سياستها مع الأهالي المسلمين نجد **"أجرون"** الذي يرى أن "مؤسسة المكاتب العربية، التي أنشأت أصلا لمهام الإعلام والرقابة والتفتيش، قد عبثت بصلاحيات عظمى، تولتها شيئا فشيئا ومن غير أن تتطور تركيبتها البشرية وفق الطموحات والواجبات المنشودة".[5]

لقد تحدث جول ضمن انتقاداته للمكاتب العربية إلى ما يطلق عليه بالمملكة العربية حيث طالب بالتخلي عليها، وأكثر من ذلك أنه قد وصفها بالخطأ البائس.[6]

ضمن هذه المسألة أيضا يعتقد موريس وحل: بأنه رغم تحفظه على العتاب والنقد الموجه لعمل المكاتب العربية، والذي كان دائما حسب وصفه "غير مستحق" مع ذلك يرى هذا الأخير بأن ضباط". القضايا الفرنسية يبالغون في الخاصة بهم، في الجيش يطلقون عليهم حزب الإعجاب المتبادل كانوا مكلفين فقط بالتحقيق في الحالات، لقد أصبحوا

---

(1) **الطريقة الطيبة**: مؤسسها مولاي الطيب تأسست 1679م- 1678م، يراجع.

(2)Elmond. Doute, **notes dont l'islam magrébin**, manabornts éditeurs, Ernest, paris, 1900, p 60.

(3) صالح فركوس: **المكاتب العربية والاستعمار**، مرجع سابق، ص 298.

(4) التلي العجيلي: **الطرق الصوفية**، مرجع سابق، ص 153.

(5) شارل روبير آجرون، **الجزائريون المسلمون**، مرجع سابق، ص 251.

(6) عبد الحميد زوزو: **نصوص ووثائق في تاريخ** الجزائر، مرجع سابق، ص 177.

أقوياء جدا لكي يحجزوا على الحكومة، إنهم يعتقدون بأن الجزائر أصبحت ميدانهم، الاستعمار يتم التعامل معه من طرفهم كعدو فتأثيرهم المضر أوحى إلى نابليون الثالث نظرية المملكة العربية والقرار بحث في 1863م.[1]

كان **"كليمون ديقيموا"** يعتقد بأنه من الصعب منع تجاوزات المكاتب العربية بحق الأهالي، والمتعلقة أساسا بتدخلهم في صلاحيات المؤسسة القضائية، ومباشرتهم معاقبة المخالفين من الأهالي سواء كان ذلك من خلال فرضهم الغرامات والسجن واعتمادهم الضرب بالعصا بالخصوص، هذا الإجراء الأخير الذي يخالفه القانون.[2]

إن الأهالي المسلمين ليس بمقدورهم متابعة هؤلاء المسلمين، إذ يقر هذا الأخير في شرح مطول من المهم الاطلاع عليه، واصفا مسار هذا التجاوز القانوني ومبرراته بقوله: "إنه بالتأكيد من حيث مبدأ، على القيادات العليا للدوائر أو التقسيمات أن تعمل لأجل منع هذه التجاوزات...لكن، في غالب الأحيان ليس لديهم علم، فالعرب متعودين منذ زمن على نظام الانتهاكات وضربات العصا".[3]

كان المسلين الأهالي لا يجرؤون على الشكوى ومن جهة أخرى فإن هذه الشكوى، ومن جهة أخرى فإن هذه الشكوى لكي تصل إلى القيادة العليا يجب أن تمر بالمكتب العربي، والتي يبقى هناك، إذا عشوائيا يعلم الجنرال بعمل تعسفي، يتكلم مع رئيس المكتب العربي، وهذا الأخير في أن يضعه أمام صعوبات الوضعية وضعف وسائل تحركه أو الطابع الشرير للعرب...إذا لم يترك يعمل بقسوة، لا يمكنه أن يستجيب للأمن.[4]

كان المعمرون الأوربيون يعارضون دور المكاتب العربية، لكونها لا تخدم مصالحهم في ما يتعلق بالاستيطان في المناطق العربية العسكرية، وضمن هذا التوجه كل أوروبي الجزائر على ضرورة إلغاء سيطرة الجيش وإبعاده عن المجال السياسي وإعلان النظام المدني الذي سيمكنهم من فرض سيطرتهم على البلاد كما يريدون.[5]

يسود "أجرون" حوارا، جرى بين "نابليون الثالث" والسيد "ماكماهون" الحاكم العام للجزائر تضمن وصفا تفسيرا للصراع والمجابهة المعمرين والمكاتب العربية حيث شل الإمبراطور نابليون الثالث السيد ماكماهون بقوله: "لماذا

---

(1) Clément duvenois, **l'Algérie ce qu'elle est ce qu'elle doit être**, essai économique et politique, imprimerie Dubos frères, Alger,1858, p 105.

(2) Clément du duvemois, op.cit, p 110.

(3) Lbid.

(4) Lbid, p111.

(5) يحي بوعزيز: **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص 165.

يمقت المستوطنون[1] المكاتب العربية لهذه الدرجة" فأجابه الحاكم العام قائلا: "يامولاي" إنه تفس السبب الذي يجعل المهرب يمقت الجمركي"[2]

يعتقد هذا الأخير بأن عدم شعبية المكاتب العربية لكونها كانت، "تجسد السلطة والقوة العسكرية فحسب، وإنما صار المستوطنون يمقتوها منذ أن نصبت نفسها للذود عن المسلمين وحمايتهم من نهم المستوطنين ومنذ أن لفتت انتباه السلطة المركزية، في فرنسا إلى تضييق الخناق على الأهالي وحصرهم في مناطق محدودة" كما اعتبر بأن هذه المكاتب العربية كانت تمثل صوت الأهالي المسلمين في ظل غياب تمثيل نيابي أو جرائد تدافع عن مصالحهم وتعبر عن معاناتهم[3].

[1] شارل روبير أجرون: **الجزائريون المسلمون**، مرجع سابق، ص 43.

[2] نفسه، ص 43.

[3] نفسه، ص 43.

الفصل الثالث:

المكاتب العربية والأسر الكبرى الجزائرية 1863م– 1871م.

المبحث الأول: الأسرتين بن قانة وبوعكاز.

المطلب الأول: الدور العسكري للموظفين اتجاه الأهالي.

المطلب الثاني: أصل الأسرتين بن قانة وبوعكاز.

المطلب الثالث: الصراع بين عائلة بن قانة وبوعكاز.

المطلب الرابع: آراء المكاتب حول بن قنة وبوعكاز

المبحث الثاني: المكاتب العربية وأسرة المقراني.

المطلب الأول: أصل أسرة أولاد مقران.

المطلب الثاني : اندلا ع ثورة المقراني.

المطلب الثالث: نهاية المكاتب العربية.

المبحث الأول: الأسرتين بن قانة وبوعكاز

المطلب الأول: الدور العسكري للموظفين اتجاه الأهالي

تعد مؤسسة المكاتب العربية جزءا لا يتجزأ من المؤسسة العسكرية الاستعمارية، لذلك فقد كان ضباط المكاتب يشكلون صفا أو هيئة عسكرية بحيث كان يتم ترقية ضباطها الحارثية عالية كما أن هؤلاء الضباط يخضعون إلى الضباط الساميين قادة القسمات، فقد كان المكتب العربي بمثابة مركز شرطة ودار قضاء[1]. ومن بين الدور الذي يقوم به هؤلاء الموظفون مايلي:

أ) استغلال القوات الأهلية:

حيث عملت السلطات الفرنسية على تكوين جواسيس ومخبرين من الأهالي لمساندة الشرطة الفرنسية بغرض فرض الرقابة على الأهالي[2]، حيث يوضع الأهالي تحت رقابة مستمرة لتفادي أي انتفاضة شعبية ومحاولة إخمادها من خلال المعلومات التي يقدمها لهم الجواسيس.[3]

ب) القوم:

لقد استعمل ضباط المكاتب العربية هذه القوات الأهلية الغير منتظمة في مهام استعمارية، حيث ساعدت هذه الفئة القوات الفرنسية على فرض هيمنتها، وقد كان يطلق على هذه الفئة أو الهيئة "الحرس الوطني"، حيث كانت تقوم بعمليات تفتيش إلى جانب الجيش الفرنسي.[4]

كما تقوم هذه الفئة باستخلاص الضرائب من القبائل التي تمتنع عن الدفع والرافضة لاحتلال وكذلك مراقبة تحركات البعض الآخر منها.[5]

كما تقوم بجولات في الدوار والاطلاع على الحالة الأمنية في الجهة، ومتابعة ما يجري وإحضار من يتأخر في دفع الضرائب، نقل البريد الرسمي وغير الرسمي، يقدم عروض الأحوال شفويا وكتابيا تتضمن وقوع الحادثة وسبب وقوعها.[6]

لذلك فقد كان ضباط المكاتب العربية دائمي الاتصال بالعناصر المساندة لهم مثل القوم من أجل توطيد ركائز الاحتلال، ومراقبة تحركات الأهالي المناهضين للوجود الفرنسي في الجزائر.[7]

---

(1) صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر**، مرجع سابق، ص، ص 28، 29.

(2) يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830م– 1954م**، مرجع سابق، ص 23.

(3) صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال**، مرجع سابق، ص 28.

(4) المرجع نفسه، ص 31.

(5) محمد العيد مطر: **التنظيم الإداري في عهد الاحتلال الفرنسي للأوراس – تاريخ الأوراس ونظام التركيبة الاجتماعية في إنشاء الاحتلال الفرنسي منذ 1837م– 1959م–**، د.ط، دار الشهاب، باتنة، ص، ص 223، 224.

(6) محمد العيد مطر: **التنظيم الإداري في عهد الاستقلال**، مرجع سابق، ص، ص 223، 224.

(7) جمال قنان: **نصوص سياسة جزائرية في القرنين 19م، 1830م– 1914م**، د.ط، دار المطبوعات الجامعية، 2009م، ص 99.

ج) المخزن:

هذه الفرقة هي القوة الثالثة[1]، حيث أكدت السلطات الاستعمارية على ضرورة دعم الجيش بفرق المخزن، والتي استخدمها من أجل مصلحة الاحتلال لزرع الفتنة بين أفراد المجتمع الجزائري[2]، وقبائل المخزن هي عبارة عن تجمعات سكنية مصطنعة في أصولها مختلفة في أعرافها أوجدها الأتراك لتكون عونا لهم منهم من استقدموا كأفراد من جهات مختلفة تؤلف جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها لخدمة الحكومة التركية.[3]

وكانت مهمتها الأساسية تتمثل في التجسس وجمع المعلومات الضرورية لصالح الاستعمار من قبل القبائل وكذا تبليغ أوامر المكاتب العربية إليها ومراقبة تحركات الأهالي[4]. ومن مهامهم أيضا هي وظائف الشرطة وجمع الضرائب، حيث يتقاضون خمس المبالغ التي يجمعونها، ثم خفضت بعد مرسوم 17 جانفي 1845م إلى عشر مبالغ الضرائب وكان التغريم من بين المهام المسندة إليهم، وسخروا الناس لأشغال الحرث والنقل الحيوي.[5]

وهكذا فإن السياسة العسكرية المنتهجة من طرف ضباط المكاتب العربية إنما كانت تهدف إلى معرفة القبائل معرفة دقيقة وتقسيم المجتمع الجزائري إلى فئات متناحرة ومتطاحنة لكن كثيرا ما انقلبت تلك السياسة على المستعمر نفسه.[6]

د) مراقبة الرأي العام:

لقد استخدم الضباط جميع الوسائل من أجل الاتصال بالأهالي ومراقبة تصرفاتهم، ومثال ذلك النقيب "boissommet"، الذي كان من أحسن الضباط، حيث حصل وبسهولة على معارف جيدة حول الحياة الجزائرية وكان يتعرف على أخيار الأهالي من خلال الشعر الشعبي، وبذلك فقد كان الضباط يستغلون كل ما كان يقربهم من الأهالي من أجل مراقبتهم وتقصي أخبارهم[7].

وبذلك فقد كان هدفهم مراقبة حالة الرأي الشعبي وتطوراته بمقتضى تطور الأحداث الداخلية أو الخارجية، وذلك بهدف التنسيق مع القيادات العليا واتخاذ الإجراءات اللازمة[8]، والتجسس على القبائل واضطهاد الشعب بشتى الوسائل منها إجبارهم على دفع ضرائب متنوعة، وهذا ما زاد من معانات الأهالي.[9]

---

(1) صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال**، مرجع سابق، ص 24.

(2) يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري**، المرجع السابق، ص 23.

(3) ناصر الدين سعيدوني: **ورقات جزائرية**، مرجع سابق، ص27.

(4) صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال**، مرجع سابق، ص 34.

(5) شارل روبير أجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، مرجع سابق، ص 249.

(6) صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال**، مرجع سابق، ص 38.

(7) عبد الحميد زوز: **الاوراس أيان الفترة الاستعمار**، مرجع سابق، ص 38.

(8) صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال**، مرجع سابق، ص 45.

(9) بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مرجع سابق، ص 141.

هـ) مراقبة تحركات أحمد باي:

كانت شجاعة **الباي أحمد** وجنوده الذين دافعوا بكل ما لديهم عن سقوط مدينتهم قسنطينة 13 أكتوبر 1837م، وكان الهدف من ذلك تشكيل زمالة لقطع الاتصال على العدو ومحو الهزيمة ومحاولة استرجاع عاصمتهم.[1]

لذلك فقد كلف الدوق **"دومال"** بالقضاء على مقاومة أحمد باي في قسنطينة، حيث بالاستعداد المكثف، اللازم للتحرك ضد القبائل التي مازالت على ولائها بالحاج **"**أحمد باي**"**.[2]

فقد حاولت السلطات الفرنسية القضاء على أحمد باي من خلال استغلال التيار المناوئ له وضرب الجزائريين بعضهم ببعض لتتمكن من القضاء على أحمد باي.[3]

و) مراقبة رجال الدين وجمع الثورات:

لقد عمل الاحتلال الفرنسي على مراقبة أحمد باي والأمير عبد القادر حيث التجأ أحمد باي إلى عائلة بن عباس صاحب الزاوية القادرية، وكان محمد الصغير خليفة الأمير عبد القادر صاحب الطريقة الرحمانية[4]،ومن أجل كسب الوقت والمماطلة عملت السلطات الفرنسية على عقد اتفاقية هدنة مع أحمد باي والأمير عبد القادر ومراقبة الزوايا، ومراقبة تحركات رجال الدين، ومنعتهم من مغادرة أراضيهم إلا بإذن الإدارة الفرنسية.[5]

---

[1] صالح فركوس: **الحاج أحمد باي قسنطينة 1826م– 1850م**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م.

[2] بوعزة: **الحاج أحمد باي رجل دولة ومقاوم 1826م– 1846م**، مذكرة ماجستير، قسم تاريخ، جامعة الجزائر، 1990م– 1991م، ص 232.

[3] صالح فركوس: **مختصر في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص 164.

[4] محمد العيد مطر: **الغزو والاحتلال الفرنسي في الاوراس وأثره على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة 1844م– 1884م**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد19 ، بسكرة، 2006م، ص 81.

[5] نفسه، ص 82.

المطلب الثاني: أصل الأسرتين بن قانة وبوعكاز

أ) أسرة بن قانة:

وهي نسبة إلى امرأة (**قانة**) هي حوت هذه العائلة حيث تعود أصول هذه الأسرة إلى جبل جرجرة، فكان لسليمان بن محمود علاقة "بأحمد القلي"، فتوطدت هذه العلاقة إلى أن وصلت إلى رابطة مصاهرة بين الرجلين، حيث زوج سليمان ابنته مباركة إلى أحمد القلي والتي أنجبت له محمد الشريف بن أحمد القلي[1]، وهذا الأخير تزوج من رقية ابنة الحاج بن قانة شيخ العرب[2]، وولدت له الحاج أحمد باي آخر بايات بايلك الشرق الجزائري، ومن ناحية أخرى تزوج أحمد باي القلي أخت زوجته بابن شيخ العرب من أسرة بوعكاز بن عاشور[3]، فصار الحاج بن قانة صهرا لبوعكاز[4]، وعند تعيين أحمد القلي بايا على قسنطينة من (1756م– 1771م)، التفت هذا الأخير إلى صهره محمد الحاج بن علي بن سليمان ابن قانة فعينه شيخا للعرب عام 1762م[5]، فكان ذلك كافيا لإحداث صراع بين الصهرين بوعكاز وابن قانة[6]، ودام ذلك الصراع إلى ما بعد الاحتلال الفرنسي للجنوب الجزائري.[7]

ب) أسرة بوعكاز:

التي تعود إلى الحاج **علي بن عكاز السخري الذواودي** رأس أحد العائلات الصحراوية الكبيرة، وهي عائلة الذواودة التي تشرف على اختلاف الواقعة جنوب إقليم قسنطينة والتابعة له[8]، وقد آلت المشيخة بعد الحاج علي بن عكاز السخري الذواودي إلى الأحفاد حتى وصلت إلى الشيخ أحمد بن محمد السخري الذي توفي سنة 1790م، فبقي هذا المنصب بعده شاغر العجز كبار شيوخ العائلة من ترشيح أحدهم لشغله، حتى بداية القرن 19م، والذي تولاه أحد

---

(1) محمد خير الدين: **مذكرات**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت، بيروت 1992م، ص 139.

(2) أبو قاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، مرجع سابق، ص 139.

(3) حميدة عميراوي: **مقاومة الشريف محمد بن عبد الله في الجنوب من خلال وثائق نادرة، مدونة ملتقى مقاومة الشريف بن عبد الله بورقلة**، جمعية الانتفاضة الشعبية التاريخية، 1998م، ص 36.

(4) يحي بوعزيز: **ثورات الجزائريين القرنين 19م– 20م**، د.ط، دار البعث، قسنطينة، 1983م، ص 182.

(5) حميدة عميراوي: **مقاومة الشريف**، مرجع سابق، ص 181.

(6) يحي بوعزيز: **ثورات الجزائريين القرنين 19م– 20م**، مرجع سابق، ص 182.

(7) محمد الطاهر التليلي: **فذلكة تاريخية عن منطقة سوف بالجزائر**، تحقيق أبو قاسم سعد الله، مجلة العرب، العدد 37– 42، المملكة العربية السعودية، 2002م، ص 546.

(8) محمد خير الدين: **مذكرات**، مرجع سابق، ص– ص 41– 43.

أحفاد الشيخ أحمد بن حد السخري، وهو فرحات بن سعيد[1] الذي لعب دورا هاما، وكانت له علاقة ميزها التوتر والألفة أحيانا أخر بأهالي وادي سوف[2]، ومن بعده ابنه علي باي.[3]

المطلب الثالث: الصراع بين عائلة بن قانة وأولاد بوعكاز

إن غياب التأثير التركي بالصحراء الجزائرية هذا ما فسح المجال للصراع الطويل بين العائلين، وبدأ هذا الصراع أشده أيام حكم صالح باي قسنطينة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، ذلك أن تقريب أسرة عن أخرى أو إبعادها كان يتوقف على مصالح البايات.

وفي فترة الاحتلال الفرنسي وخاصة في فترة المكاتب العربية، تعاظمت سلطة العائلات والزوايا المتعاونة مع فرنسا حيث قسمت السلطة الفرنسية المنطقة من جديد فوزعت سلطة الزاب[4]، لشرقي وجبل أحمر خدو إلى ثلاث قيادات منطقة جبل شاشار أخضعت لأحمد باي بن شنوف التابع لبوعكاز وأحمر خدو فرحات بن عبد الله التابع لابن قانة الذي بالغوا في الظلم وتضيق الخناق على رجال الدين فانتشرت مظاهر الاستياء والهجرة.[5]

وإثر احتلال مدينة قسنطينة على "الماريشال فالي"، بمختلف الوسائل والميل لاستخدام "فرحات بن سعيد" كسلاح لمقاتلة الحاج أحمد باي قسنطينة وابن قانة مستغلا بذلك استعدادات فرحات المعادية لأحمد باي وتلك الأسرة قصد ضمان سلامة الجيوش الفرنسية وعدم إراقة الدم الفرنسي.[6]

المطلب الرابع: أراء المكاتب حول ابن قانة وفرحات بن السعيد

النقيب **"دنفو"** أحد العناصر البارزة في إدارة الشؤون العربية بقسنطينة لم يخف اعجابه **"ببوعزيز بن قانة"**، مؤكدا أهميته بالنسبة للمحتل حيث أثبت هذا القائد الأهلي كما قال إخلاصه الدائم لفرنسا بل طالب سلطاته العليا، بمكافأته على حماسه ووفائه للقضية الفرنسية، نفس الرأي كان يشاطره إياه الجنرال "قالبو"، حيث كتب يقول: "بوعزيز رجل خدوم للحكومة الفرنسية أما فرحات بن السعيد عكسه، لا يستقر إلى حال ولا يثبت على مقال".[7]

---

[1] محمد خير الدين: **مذكرات**، مرجع سابق، ص 52.

[2] محمد الطاهر التليلي: **فذكلة تاريخية عن منطقة سوق**، مرجع سابق، ص، ص 546، 547.

[3] علي غنايزية: **مجتمع واد سوف من خلال الوثائق المحلية في القرن 13م /19م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002م-2001م، ص 14.

[4] عباس كحول: **دور الزوايا الرحمانية في مقاومة الاحتلال الفرنسي بالزاب الشرقي 1849م– 1859م**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2010م- 2011م، ص 144.

[5] صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال**، مرجع سابق، ص 297.

[6] عبد الوهاب الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ج3، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994م، ص 264.

[7] صالح فركوس: **إدارة المكاتب العربية**، مرجع سابق، ص 301.

أما النقيب **"مارمي"** رئيس مكتبة مدينة باتنة، فقد وصف بوعزيز ب: "عدم التأثير في قيادته" في حين نعته الملازم الأول **بودفيلة"** على أنه رجل لين، ميال إلى الإحسان، ولكن مع الأسف ضعيف الشخصية.[1]

والحقيقة أن تباين آراء ضباط المكاتب العربية حول شخص بوعزيز بن قانة، بلغت إلى حد التناقض بوصفه حينا بـ "النبل" وحينا آخر بـ "الجبن"، ولا شك أن مثل تلك الأحكام إنما كانت تعكس بصورة واضحة مصالح الاستعمار التي لم تكن تستهدف الإنسان من حيث حقه في الحرية والاستقلال، بقدر ما كانت تستخدمه من أجل النيل من كرامته وتجريده من كل مقاومته، بل قتله ووأده في النهاية حتى يخلو له المجال ليصول ويجول[2]. أما بالنسبة لشخصية فرحات بن سعيد، فقد سجل إلى جانب انطباع الجنرال **"قالبوا"** حول على أنه مستقر على كل حال انطباع الرائد **"سيروكا"** الذي وصفه على أنه كان مثالا من أمثلة الأبطال المسلمين الأوائل وأن خصاله الحميدة، قد استقطبت الكثير من الجماهير حوله إلى درجة أن الناس فتنوا به فبدؤوا ينسجون حول شخصيته قصصا خيالية وأوصاف خارقة، نتيجة للمعارك التي خاضها كلها ولم يصب فيها ولو بجرح بسيط، بل أن المستعمر نفسه أطلق عليه لقب "أفعى الصحراء" لشجاعته الكبيرة وجرأته الشديدة.[3]

---

[1] صالح فركوس: **إدارة المكاتب العربية**، مرجع سابق، ص 302.

[2] نفسه،ص 302.

[3] نفسه، ص 303.

المبحث الثاني: المكاتب العربية وأسرة المقراني

المطلب الأول: أصل أسرة أولاد مقران

تنتسب أسرة المقراني إلى فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان أفرادها قد استقروا بجبال قلعة بني حماد في المعاضيد شمال المسيلة وجنوب شرق مدينة برج بوعريريج [1]، كما قيل أن المقرانيين لهم صلة بالأمراء الحفصيين الذين حكموا مدينة قسنطينة، وهاجر آخرهم وهو الأمير عبد العزيز إلى قلعة بني عباس بعد أن احتل الإسبان مدينة بجاية عام 1510م[2]، وقد كانت أسرة المقراني ضم حكام مجانة الذين يحكمون الحدود العربية لبايلك الشرق أو إقليم الشرق الجزائري، كما أنها تولت القيادات العسكرية والدينية وفرضت نفسها[3]، ويمكن القول أن أصل عائلة أولاد مقران لا يزال غير معروف بدقة على الرغم أنها بدأت تلعب منذ القرن السادس عشر ميلادي دورًا بارزًا في شؤون الجزائر، فقد كانت لها علاقة بالأتراك عند دخولهم للجزائر.[4]

المطلب الثاني: اندلاع ثورة المقراني

1- عوامل اندلاع ثورة المقراني:

أ) عامل السياسي:

لقد كانت العلاقات مع القبائل الكبرى والأسر ذات النفوذ، هي علاقة تكون على أساس المصلحة المتبادلة، كما أن علاقتها مع الأسرة الصغيرة تكون على أساس استغلالها، لذلك فإن الاستعمار الفرنسي والسلطة الفرنسية استغلت هذه الخلافات بالتقرب إلى كبرى العائلات، وتفضيل بعضها على بعض[5]، من هذه العائلات أسرة أولاد مقراني حيث

---

[1] عبد الرحمان بن خلدون: **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، م6، د.ط، دار الكتاب البناني، 1969م، ص، ص 52، 53.

[2] مبارك بن محمد الهلالي الميلي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج2، ط2، المؤسسة الوطنية، 1963م، ص 328.

[3] عز الدين بومزو: **الضباط الفرنسيون**، مرجع سابق، ص 57.

[4] صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال**، مرجع سابق، ص 369.

[5] عميراوي حميدة: **علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، د.ط، دار البحث، قسنطينة، 2005م، ص 42.

قامت السلطات الاستعمارية على صد هذه الأخيرة والحد من اتساعها في آن واحد[1]، لذلك فقد ساهمت عدة عوامل على اندلاع ثورة المقراني ضد ضباط المكاتب العربية ونذكر منها:

1- التقليص من سلطة المقراني:

وذلك منذ عام 1853م، حيث بدأ التقليص من سلطة **"محمد المقراني"**، فقد انتزعت منه صلاحيات اقتراح الشيوخ والقيادة وأصبحت من اختصاص ضباط المكاتب العربية، كما تم تجريده من الامتيازات الذي ورثها عن والده، لذلك قرر محمد المقراني استقالته نتيجة للوضع السيئ الذي آل إليه.[2]

2- سياسة فرق تسد:

هذه السياسة الاستعمارية التي أشعلت بشكل رهيب روح الفتنة بين الأهالي إلى إشعال نار الثورة ضد العدو[3]، حيث حصل ابن علي الشريف على منصب باشاغا في 24 سبتمبر 1869م وأصبحت سلطته تمتد على سكان صدوق وتخضع له عائلة الشيخ الحداد من الناحية الإدارية، حيث أدى إلى الصراع بين العائلتين، وهذا التعيين نتج عنه استقالة سي عزيز الحداد، مما دفعتها إلى الثورة عام 1871م وحمل مسؤوليتها إلى ضباط المكاتب العربية وأعوانها كابن الشريف.[4]

ب) العامل الاقتصادي والاجتماعي:

لقد كان الجزائريون بسبب حالتهم الاقتصادية والاجتماعية المزرية مهيئين للثورة، فقد عانت القبائل الجزائرية قد عانت ويلات الاستعمار وما انجر عنه من أزمات أدت إلى حد موت الناس بالآلاف نتيجة الأوبئة والمجاعات. فمنذ سنة 1867م إلى 1870م تراجع الإنتاج الفلاحي بشكل كبير ففي قيادة المقراني التي هاجمها الجراد متلفا محاصيلها الزراعية اضطرت إلى الاقتراض من اليهود بأرباح باهضة لمساعدة الفلاحين ولكنه لم يستطع تسديد الديون فلم تكن له وسيلة أخرى سوى الحرب.[5]

ج) العامل العسكري:

---

[1] صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال**، مرجع سابق، ص 376.

[2] صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال**، مرجع سابق، ص- ص 398- 403.

[3] مزروع الطاهر: **دور المكاتب العربية في القضاء على المقاومة في الشرق الجزائري**، مجلة بوليكرومي، العدد1، د.م، 2012م-2013م، ص- ص 80- 83.

[4] يحي بوعزيز: **سياسة السلطة الاستعمارية**، مرجع سابق، ص 31.

[5] صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال**، مرجع سابق، ص 404.

بعد إلغاء النظام العسكري من قبل المكاتب العربية وقام مكانه النظام المدني هذا الأخير الذي أنشأ نواته الأولى بعد تجارب سابقة في الجزائر، ففي سنة 1870م وافقت الغرفة التشريعية بالاجتماع على نقطة تنص على أن مجيء النظام المدني موافقا لمصالح الأوروبيين والأهالي[1]، بالإضافة إلى أن الجمهورية الفرنسية قررت في 2 جانفي 1871م إنشاء وظيفة حارس إداري عام في كل للمنطقة العسكرية يخضع له كل الضباط الإداريين للنواحي، وبمقتضاها عين النقيب **"روستان"** حارسا إداريا في عمالة قسنطينة، حيث عمل على إثارة المقراني ودفعه للثورة.[2]

2– إندلاع ثورة المقراني:

لم تكن للمقراني أي خطة أو إستراتيجية عسكرية، حيث اجتمع يوم 14 مارس 1871م بمرجانة معلنهم أن الوقت قد حان لتفجير الثورة ضد المعمرين، حيث قرر أن يزحف بستة آلاف رجل على مدينة البرج يوم 14 مارس، وقام بمحاصرتها، ولكن قوات الاستعمار استطاعت أن تحاصر قواته من الخلف بانتقاله إلى ساقية الرحا شمال مرجانة التي لم تكن محصنة من طرف المقراني.[3]

ولكن السلطات الاستعمارية بقيادة الجنرال "سويسي" الذي قام بقصف قصر المقراني، لم يستطع المقراني من دخول مدينة سطيف، ولكنه حاصر مدينة البويرة وخاض معركة طكوكة بذراع المومن مع قوات العدو في 28 أفريل 1871م.[4]

وفي صبيحة يوم 5 ماي فاجأت قوات العقيد **"ترومللي"** قوات المقراني، وبدأت المناوشات بين الطرفين التي استمرت حتى منتصف النهار ليسقط المقراني قتيلا ودفن في قلعة بني عباس.[5]

المطلب الثالث: نهاية المكاتب العربية

بمرور الزمن استطاعت حكومة المستعمر وبفضل المكاتب العربية أن تقضي على سلطة العروش ونزع ملكية الأرض منه[6]، ولكن على الرغم من قوة ضباط المكاتب ونفوذهم إلا أن اشتد الصراع بين العسكريين والمدنيين، بالنسبة للمدنيين يتعلق الأمر بتحطيم المكاتب العربية، التي تعين إشباعهم في الحصول على أراضي الجزائريين، أما العسكريين فهم

---

[1] صالح عياد: **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830م– 1930م**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1999م، ص– ص 29– 68.

[2] صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال**، مرجع سابق، ص 407.

[3] نفسه، ص 408.

[4] نفسه، ص، ص 408، 409.

[5] نفسه، ص 409.

[6] مزروع الطاهر: **دور المكاتب العربية في القضاء على المقاومة**، ص– ص 80– 83.

يرون أنفسهم ضامن الأمن الذي لا رقابة عليه[1]، ففي خضم هذا الصراع أخذ كل طرف يبحث عنه نصيره، حيث شعر العسكريون أنهم أقرب إلى القادة الجزائريين، وأن المدنيين لم يسبب لهم إلا الاضطرابات.[2]

ومن جهة أخرى فقد كان ضباط المكاتب هدف للشتائم والاتهامات من طرف المعمرين على أنهم يعملون على زيادة ثوراتهم على حساب الأهالي وأنها كانت تشجع على اندلاع الثورات المحلية، وفعلا اقتنع المعمرين أن ثورة 1871م، هي من افتعال ضباط المكاتب العربية.[3]

ولقد ازدادت حدة الاتهام وتحميل مسؤولية كل ما يقع في القطر الجزائري إلى تلك المؤسسة ونتيجة للضغوطات من المعمرين على حكومة الدفاع الوطني في "تور" صدرت قرارات 24 أكتوبر التي تنص على مايلي:

- إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية وإقامة حكم وإدارة مدنية.
- إخضاع الأهالي للمحاكم الفرنسية.
- تجنيد يهود الجزائر بصورة جماعية وإجبارية.[4]

وبذلك انفتح طريق أمام المعمرين بعد إعلان الجمهورية 4 ليحكموا قبضتهم أكثر على الأهالي ويصلوا إلى قمة نفوذهم وسيطرتهم.

---

[1] شارل اندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مصدر سابق، ص 453.

[2] صالح عياد: **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين**، مرجع سابق، ص 63.

[3] صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال**، مرجع سابق، ص 411.

[4] يحي بوعزيز: **سياسة تسلط**، مرجع سابق، ص، ص 30، 31.

الخاتمة

بعد العرض والتحليل لموضوع البحث: المكاتب العربية ودورها في إنجاح السياسة الفرنسية بالجزائر 1844م-1871م، توصلنا إلى جملة من النتائج المهمة التي يمكن استخلاصها على النحو التالي:

- ✓ اقتناع فرنسا بأن تحقيق مشروع الاحتلال بالجزائر لن يتحقق بعامل القوة عن طريق الدور الكلاسيكي للجيش حملاته المتكررة التي كانت فاشلة، فكان لا بد من التوغل داخل المجمع الجزائري ومعرفة عاداته وتقاليده التي كان يجهلها.
- ✓ ولقد كان الاتضاح النسبي للموقف الفرنسي بعد مجيء اللجنة الإفريقية ثم عودتها إلى فرنسا حيث أقرت بعدها السلطة الاستعمارية قرار 1834/07/22م، أن الجزائر جزء لا يتجزء من فرنسا يحكمها حاكم عام عسكري، أي السيطرة بأسلوب القوة وفق النظام والسياسة العسكرية وليس جهاز عسكري كما كان سابقا.
- ✓ بعد مجيء "بيجو" وتوليه منصب الحاكم العام بالجزائر أدرك أن العمل العسكري والكلاسيكي لن يكون مجديا، ورأى أن الاحتلال يجب أن يكون شاملا وبالاستيطان، فشرع سنة 1841م في تطبيق مبدأ حكم العرب بالعرب.
- ✓ في 1844/02/01م قرر "بيجو" ترسيم قانون يخص إدارة شؤون الجزائريين فأعلن على إنشاء نظام المكاتب العربية ليكون وسيطا بين الجزائريين والسلطة الفرنسية.
- ✓ لقد كان للمكاتب العربية دور في إخضاع الأهالي وقمع الثورات ومراقبة الزوايا.
- ✓ كانت المكاتب العربية هي التي تحكم الجزائر بصفة فعلية ابتداءً من 1841م- 1858م، وقد زاد في تدعيم هذه الهيئة الماريشال "فايان" ، حيث ساهم بإصدار مرسوم 8 أوت 1858م الذي يقضي باعتبار المكتب العربي بكل ولاية هو السلطة الرئيسية لتسيير الشؤون الجزائرية في كل ولاية، وكل مسؤول رئيسي من المكاتب العربية يخضع للوالي العسكري.
- ✓ عملت المكاتب العربية وفق سياسة فرق تسد وبذلك إشاعة روح الفتنة بين الإخوة والزعماء، حيث كان الهدف من ذلك التخلص من زعماء الأهالي.
- ✓ كما عملت هذه الهيئة على تدعيم مشروع الاستيطان الفرنسي فعملت على طرد الأهالي من أراضيهم وتهيئتها للمعمرين.
- ✓ في 1860م بدأ تراجع نفوذ ضباط المكاتب العربية وبدأت مرحلة الصراع بينهم وبين المستوطنين أي بين النظام العسكري والمدني، وانتهى هذا الصراع بسيطرة المعمرين على معظم الأرض.
- ✓ وضعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بعض العائلات الجزائرية تحت قبضها في مواجهتها للمقاومات الشعبية، وتسيير الأهالي الخاضعين التي عملت بكل الوسائل لإضعافها والإنقاص من نفوذها وأنكرت أحيانا تلك الخدمات التي أسدتها لها تلك العائلات مما أدى إلى القيام بالثورة ضدها.

- ✓ هذا ما أدى بأسرة المقراني والتي كانت لها مسيرة حافلة مع ضباط المكاتب العربية إلى أن تثور وتعلن الجهاد ضدها.
- ✓ لكن هيئة المكاتب العربية ما لبثت أن تلاشت بعد نهاية الإمبراطورية الثانية، فتم الإعلان عن شمولية النظام المدني ونهاية النظام العسكري وبهذا نهاية المكاتب العربية.
- ✓ فبالرغم من التقدم الإداري والسياسي للاستعمار، إلاّ أنه فشل في إحكام قبضته على المجتمع الجزائري وذلك من خلال الثورات الشعبية التي كان لها دور كبير.

الملاحق

الملحق رقم (1)

تنظيم القبائل إداريا

أولا: قسمة قسنطينة

1- دائرة قسنطينة:

القياد	القيادات
- سي ثوامل بن صوالح. - حسين بن بكير خوجة. - علي بن أحمد خليفة. - مسعود بن بسيري. - مصطفى حسن. - بوعكاز بن عاشور. - سي الحسين بن الحموشي. - بوروبي. - بورنان عز الدين. - علي لا زين سليمان.	- أولاد عبد انور. - عامر الشراقة. - العواسي وتتكون من الحراكتة والخرارشة. - البرانية. - بايرة كويلة وتتألف من دريد عين البرج. - أولاد عزيز- أولاد معوش والعلمة. - فرجيوة. - ميلة. - تلاغمة. - الوادي الكبير. - تبسة.

هذه القيادات كانت كلها تحت وصاية إدارة الشؤون العربية بقسنطينة وكان أكثر قيادتها غير خاضع للسلطات الاستعمارية وتبدي معارضتها الشديدة للتدخل في شؤونها.

- فركوس صالح، المرجع نفسه، ص، ص 95، 96.

2- دائرة قالمة:

القيادات	القياد
الناظور	أحمد صالح ولد الرزقي
الجرفة	سي لخضر بن مراد
بني بولحسن	علي بن محمد

صالح فركوس، مرجع سابق، ص15.

3- دائرة عنابة:

القبائل والعشائر	القيادات	القياد
- خراطة- بريدس- عواورة- مروانة- شرفة- علمة- الوعلابية- الخواطرة- الموالفة- أولاد بوعزيز- أولاد محمد طلحة، بني صالح	عنابة	سي محمد خرازي
- سيدي عيسى- العشاوة (الجبل واد العب)- حماندة- زاوة- عطاوة- تريعات- عارباون- عبد عبد الله جراسلة نتاج موني- صقاع بني محمد-	الإيدوغ	الحاج بلقاسم
- أولاد خيار- بني بربار- حامند-ولاد زايد	الخنانسة	سي محمد الصالح بن الشابي
زرادزة	زرادزة	سي زيدان ولد النوي

صالح فركوس، ص 111.

ثانيا: قسمة باتنة

1- **دائرة باتنة**

القياد	القيادات
سيد احمد بلفاضي	- باتنة تتكون من قبيلة من لخضر حلفاوي ، أولاد شيليخ - حراكتة، تليتس، أولاد سي علي، .....أحمد بن السعيد....
سي الشريف بن منصر	- بوعون وتشمل بوعون، عيسوسة، أولاد فاطمة وأولاد السلطان
السي العربي بن بوضياف	- (أوراس الشرق) وتتألف من العشاش أولاد فاضل، أولاد حضان، أولاد السعيد، أولاد السي زرارة.
لم يكن لها قائد	- أوراس (الغرب) وتضم واد عبدي، دشرة واد عبدي، واد زيان، أولاد مومن، أولاد عزوز ودشرة بوزينة.

هذه القيادات كلها كانت تحت وصاية مكتب بانية، غير أنها لم تكن معظمها خاضعة للإحتلال الفرنسي.

- صالح فركوس، المرجع السابق، ص100.

2- دائرة سكيكدة:

القياد	القيادات
- علي لكحل - أحمد بن سي محمد - علي بن عبد الله - سعودي بن انال - سي صالح بن بوعكيكاز	- رادا حيطاس - أولاد عطية تشمل أولاد عطية وجبابرة. -علمة، مصلة. - بني مهنة وتشمل بني مهنة مدجاجة، بني ساق أولاد عوات، بني وليان بني صالح وأولاد الحاج. - القل.

هذه القيادات كلها كانت تحت وصاية مكتب سكيكدة، كما كان أكثر قياداتها غير خاضعة للسلطة الاستعمارية.

3-دائرة جيجل:

القبائل الخاضعة للاستعمار

الشيوخ	القبائل الخاضعة
- مسعود بن يونس - بلقاسم بعايب - صالح بن العمري	بني قايد بني حسن أولاد مدني وإحدى عشائر أولاد بن أحمد

صالح فركوس، المرجع السابق، ص، ص 97، 98.

ثالثا: قسمة سطيف

1- دائرة سطيف:

القياد	القيادات
- بوضياف بن أحمد بن الصغير	علمة الغرابة
- الشيخ بن سليمان	بني إبراهيم
- القائد الدوادي	عامر قبلة
- محمد بن فرحات	عامر الظهارة
- مبارك بن شوناق	أولاد نايت
- علي باي بن فرحات	أولاد قايم
- أحمد باي بن شيخ مسعود	قلال
- سي محمد شريف	بني لعراش
- أحمد بن جدو	بني بعلا
- محمد الشريف	بني لعراشة

2- قيادة بوعريريج

الخليفة أحمد المقراني

3- دائرة بوسعادة: محمد بن أحمد المقراني قائد القياد

4-دائرة بجاية: تتكون من كنفدراليات وتجمعات قبائلية وهي كالآتي:

لم يكن لها قائد	كنفدرالية رقفاوة
	إيتة دجة
	فناية
أورباح قائد القياد	أولاد عبد حرار

صالح فركوس، المرجع السابق، ص 101.

ملحق رقم (2)

أول إعلان عن تأسيس المكتب العربي 1834م.

اعلموا يا أهل الجزائر:

أنا حضرة الكبير نور الكبير حاكم دولة الجزائر الآن أريد في إشغال العرب مثل البرية أن تنظر في أمورهم ونبذل مجهودي فيهم ونصلح وتكون المحبة بيننا وكذلك أريد الخير والعافية ولهذا نأمر أولا:

في شأن فسبيان الكبير المسمى آغا العرب واسمه يظهر لكم ما هو مكلف في أمورهم فهذا الفسبيان الكبير الذي هو تحت أمرنا يكون انشغالكم على يديه وهو الناظر عليهم ويعمل جهده وطاقته لتوفير سلطته ولأجل العافية ولطاعة الأمور التي تخرج من عندنا والشكوات وكذلك المكاتب لتفصيل الدعاوي الخ لم وصلوا في قبلهم ويبعثهم لنا عاجلا وان كانت حاجة خفيفة أو مستعجلة فالفسبيان المذكور هو المأمور بها، وان كانت دعوة كبيرة لا بد أن يخبرنا بها ويستأمرنا عليها.

الأمر الثاني لازم بأن هذا المتكلف بدعوة العرب يوصل الأخبار للكبار إذ طلبوهم منه ويأخذ بخاطرهم في المطلوب.

الأمر الثالث: الفسبيان المذكور هو متكلف بأمور البادية من سوى عسه العسكر، وكما ذكرنا ليس عنده منع في أمور خدمة الجيندرامية.

الأمر الرابع لكن الآغا يكون مكلف بكل ما أمرناه من عقاب وكذلك هناك من العسة الخارجية وهذا حين ليس يلزم عسكر كثير، وإذا كان يلزم عسكر كثير يوقع الحكم في يد الذي هو ملكن به.

الأمر الخامس لآغا من أربعة وعشرون ساعة إلى الرابعة وعشرون ساعة أن يخبرنا ويكاتبنا بما وقع عنده وبالخير أي كان عنده.

الأمر السادس ويكون عنده في عون خدمته زوج فسيانات وزوج طرجمانات الذي نعيينهم له.

الأمر السابع لهذا الآغا وحده مكلف في أمور الصبابحية، والذي عصى الأمر فيركب ويركبوا معه وينظر معهم في أمور البادية، وإذا حدثت دعوة كبيرة وأمرناهم فيدخلوا تحت يد فسبيان آخر أكبر

كتب في الجزائر بتاريخ 28 يوليو عام 1834م.

أنا حضرة الكبير تور حاكم دولة الجزائر على ما أمرنا بتاريخ اليوم لأجل آغا العرب فتحكم الأول: الليتناتكولوتل ماري كبير الصبابحية محروسة الجزائر هو المسمى أغا المتصرف في أمور العرب ويدخل بيده الحكم في تاريخ عشرون من شهر هذا نوفمبر.

كتب في الجزائر بتاريخ 18 يونيو عام 1834م.

نقلا عن: عبد الحميد زوزة، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830م– 1900م**، مرجع سابق، ص 175.

ملحق رقم (3)

تنامي عدد المستوطنين في الجزائر خلال فترة 1830م– 1880م.

السكان	السنة (م)	
الجزائريون	1840	حوالي 3 ملايين (مليونان ونصف مليون حسب قول بعضهم)
الأوروبيون	1850	63497
	1860	103323
	1870	129898
	1880	195418
	1901	4027089

نقلا عن أبو قاسم سعد الله: **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، مج5، ج3، د.ط، د.ب، 2005م، ص 133.

ملحق رقم (4):

الصادرات في الجزائر 1846م–1850م.

السنة	كامل القطر الجزائري
1846	9043000 فرنك
1847	9863348 فرنك
1848	7105772 فرنك
1849	13729085فرنك
1850	10268383 فرنك

الواردات في الجزائر 1846م– 1849م.

السنة	كامل القطر الجزائري
1846	11592505 فرنك
1847	96181534 فرنك
1848	86214619 فرنك
1849	72692782 فرنك

نقلا عن صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال**، مرجع سابق، ص، ص 232، 224.

ملحق رقم (5):

الكارثة الديمغرافية 1867م في قسنطينة.

من 25 إلى 30 سبتمبر	1985 نسمة
من 1 إلى 8 أكتوبر	1167 نسمة
من 5 إلى 15 أكتوبر	867 نسمة
من 16 إلى 22أكتوبر	541 نسمة
من 23 إلى 29 أكتوبر	493 نسمة
من 30 إلى 5 نوفمبر	318 نسمة
من 6 إلى 12 نوفمبر	183نسمة
من 13 إلى 19 نوفمبر	250 نسمة
من 20 إلى 26 نوفمبر	69 نسمة
من 27 إلى 3 ديسمبر	98 نسمة
من 4إلى 10 ديسمبر	39 نسمة

نقلا عن: صالح فركوس: **إدارة المكاتب والاحتلال**، مرجع سابق، ص 207.

ملحق رقم (6)

المساحة الزراعية المستغلة في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي.

المنتجات	المساحة المستغلة
حبوب	3000000
فول حمص	64000
بطاطا	260000
مروج طبيعية	30000
مروج صناعية	238000
كروم	200000
تين زيتون	10000
أشجار مثمرة	12000
فواكه مبكرة	30000
دخان تبغ	6000
عطوس وغيرها	4000
المجموع	284540000 هكتار

نقلا عن: أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، ص 283.

ملحق رقم(07)

المراكز الاستيطانية فيما بين 1840م– 1850.

السنة	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
1840م	دالي إبراهيم القبة		
1841م	مصطفى البيار، بئر مراد رايس، بئر خادم، البويرة، حسين داي، المدية	صناعية مستغانم ضاحية معسكر تلمسان	سكيكدة القالة جيجل
1842م	ضاحية مليانة، البليدة، العشور، شرشال، درارية، القدوس، القليعة أولاد فايت		
1843م	بوزريعة، الشراقة، عين بنيان، بوانت، بيسيكاد، ساولة، بوغاز، الأصنام، تنس، ثنية الحد.		
1844م	بابا حسان، الخرايسية، دواورة، فندق'الخشة) الفوكة، الحالمة سانقرديان، سانتذايميلي، سيدي فرج الصوالي، زيرالدة، تنس		دار مميمونتن الحروش، سان انطوان، فالي
1845م	الصومعة أومال	أرزيو، مسرغين، ساندوني، دوسيق، سيدي شامي.	دوز رفيل، قالمة (ضاحية)
1846م	الشفة، موزاية فيل	مزغران، مرسى كبير سان أندري، سانت كلو كليد، سان جيون غور، ستيديا	عين فيه
1847م			بيجو طوندي،

			سماندو، سان شارل سطيف (ضاحية)
1848م	اقروفيل، دالماشيا، بني مراد، وادجر، جوان فيل، مةنتيا سيتي، كاستيغليمون توفي، زوريخ أس	فالي، أركول، حسي عامر حاسي بن عقبة، حاسي بونيف، سان لوسي.	
1849م	الأربعاء	البراية بن عربي، سيدي بلعباس، عين الترك، بوسفر منصور، صفصاف سان	غاستون فيل، روبيرت فيل، موندوفي، بغال، هيليولبيس، مليزيمو بيني، باتنة
1950م	فورديلو	اندري سان هيوليت	

نقلا عن عدة بن داهة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م–1962م**، ج1، ط.خ، د.د، د.ب، 2008م، ص، ص 50، 51.

قائمة المصادر والمراجع

1- مصادر ومراجع باللغة العربية

أ) قائمة المصادر:

1) شارل اندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصر –الغزو وبداية الاستعمار 1827م–1871م**، تر: جمال فاطمي، ج1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013م.

2) عبد الرحمان بن خلدون: **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، مج 6، د.ط، دار الكتاب البناني، 1969م.

3) أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، مصر،د.م، د.ت.

ب) المراجع:

1) الأشرق مصطفى: **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م.

2) باشا محمد: **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر**، ج1، د.ط، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1903م.

3) بشير يلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م–1989م**، ج1، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

4) بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر البداية إلى غاية 1962م**، د.ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

5) بوعزيز يحي: **ثورات الجزائريين القرنين 19م– 20م**، د.ط، دار البعث، قسنطينة، 1983م.

6) بوعزيز يحي: **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، ط5، عالم المفرقة للنشر والتوزيع الجزائر، 2009م.

7) بوعزيز يحي: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830م– 1954م**، د.ط، عالم المعرفة الجزائر، 2009م.

8) بوعزيز يحي: **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

9) الجيلالي عبد الرحمان محمد: **تاريخ الجزائر العام**، ج5، د.ط. شركة دار الأمة، د.م، 2007م.

10) الجيلالي عبد الوهاب: **تاريخ الجزائر العام**، ج3، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994م.

11)حرب أديب: **التاريخ العسكري والإدراي للأمير عبد القادر الجزائري**، ط2، دار الرائد للكتاب الجزائر، 2005م.

12) حميدة عميراوي: **علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، د.ط، دار البحث، قسنطينة، 2005م.

13) خضر إدريس: **البحث في تاريخ الجزائر الحديث، 1830م– 1962م**، ج1، دار الغرب، الجزائر، د.ت.

14) زوزو عبد الحميد: **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837م– 1939م**، ج1، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2005م.

15) زوزو عبد الحميد: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث**، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، بيروت، 1989م.

16) سعد الله أبو قاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية 1830م– 1900م**، ج1، د.ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.

17) سعد الله أبو قاسم: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، دار المعرفة، الجزائر، 2009م..

18) سعد الله أبو قاسم: **محمد الشاذلي القسنطيني 1807م– 1877م**، د.ط، الجزائر 1974م.

19) سعيدوني نصر الدين: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792م– 1830م**، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

20) سعيدوني نصر الدين: **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط2، البصائر للنشر والتوزيع الجزائر، 2013م.

21) سعيدوني نصر الدين: **ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2008م.

22) سلماني عبد القادر: **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية 1832م– 1847م**، دار القبضة للنشر، الجزائر، 2012م.

23) شارل روبير أجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م– 1919م**، د.ط، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م.

24) شارل هنري تشرشل: **حياة الأمير عبد القادر**، تر: أبو القاسم سعد الله، د ط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974م.

25) العجيلي التلي: **الطرق الصوفية للاستعمار الفرنسي للبلاد التونسية 1881م– 1939م**، مج2 ، منشورات كلية الأدب بعنابة، تونس، 1992م.

26) العسلي بسام: **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي 1830م– 1838م**، ط2، دار النفائس، 1986م.

27) عميراوي أحميدة: **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، د.ط، دار الهدى، عن مليلة، 2005م.

28) عياد صالح: **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830م– 1930م**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1999م.

29) عيساوي أحمد: **تاريخ الجزائر الحديث**، د.ط، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014م.

30) فركوس صالح: **إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844م–1871م**، د.ط، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر، 2006م.

31)فركوس صالح: **الحاج أحمد باي قسنطينة 1826م– 1850م**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م.

32)فركوس صالح: **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين –خروج الفرنسيين (814 ق م، 1962م)–**، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002م.

33) فركوس صالح: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، 1830م– 1915م**، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010م.

34) قتان جمال: **نصوص سياسة جزائرية في القرنين 19م، 1830م– 1914م**، د.ط، دار المطبوعات الجامعية، 2009م.

35) محمد خير الدين: م**ذكرات**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت، بيروت 1992م.

36) مطر محمد العيد: **التنظيم الإداري في عهد الاحتلال الفرنسي للأوراس – تاريخ الأوراس ونظام التركيبة الاجتماعية في إنشاء الاحتلال الفرنسي منذ 1837م– 1959م–**، د.ط، دار الشهاب، باتنة.

37) الميلي مبارك بن محمد الهلالي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج2، ط2، المؤسسة الوطنية، 1963م.

2– مصادر ومراجع باللغة الأجنبية:

1) Anonyme: **histoire de l'Algérie**, liste chronologique in R A n=31 1887.

2) Annet Rey, Goldzeéger, **le royaume arabe**, la politique algérienne de napoléon III (1861- 1870). S.N.E.D.Alger, 1977.

3) Ch. Ageron, **les algerieiens musulman et la France (1871– 1919)**, paris, P.U.F, 1968.

4) Ch.riclrard, du **gouvernement arabe et de l'institution que doit l'exercer**, Alger, 1848.

5) Clément duvenois, **l'Algérie ce qu'elle est ce qu'elle doit être**, essai économique et politique, imprimerie Dubos frères, Alger,1858.

6) Elmond. Doute, **notes dont l'islam magrébin**, manabornts éditeurs, Ernest, paris, 1900.

7) F. Hugonet, **françaises et arabes en algerie**, paris, 1860.

8) F. Hugonet, **souvenirs d'un chef de bureau arabe**, paris, 1850.

9) M. Lmeener, **ville pictoinnaire d'élégis lationa ligérienne 1er volume 1830– 1860**, paris, p- p 411- 413.

د) المجلات:

1) التليلي محمد الطاهر: **فذلكة تاريخية عن منطقة سوف بالجزائر**، تحقيق أبو قاسم سعد الله، مجلة العرب، العدد 37- 42، المملكة العربية السعودية، 2002م.

2) حميدي أبو بكر الصديق: **السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830م– 1848م**، مجلة البحوث التاريخية، العدد 01، 2017م.

3) العربي إسماعيل: **حكومة الأمير عبد القادر، إدارتها ومهامها**، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة، العدد 75، د.م، 1983م.

4) مطر محمد العيد: **الغزو والاحتلال الفرنسي في الأوراس وأثره على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة 1844م– 1884م**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد19 ، بسكرة، 2006م.

5) مزروع الطاهر: **دور المكاتب العربية في القضاء على المقاومة في الشرق الجزائري**، مجلة بوليكرومي، العدد1، د.م، 2012م-2013م.

ذ) مذكرات:

1) بوعزة: **الحاج أحمد باي رجل دولة ومقاوم 1826م– 1846م**، مذكرة ماجستير، قسم تاريخ، جامعة الجزائر، 1990م- 1991م.

2) بومزو عز الدين: **الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري –ارتيست مرسبيه نموذجا–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2007م-2008م.

3) التلمساني يوسف: **التوسع الفرنسي في الجزائر 1830م– 1870م**، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004م-2005م.

4) غنايزية علي: **مجتمع واد سوف من خلال الوثائق المحلية في القرن 13م /19م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002م-2001م.

5) كحول عباس: **دور الزوايا الرحمانية في مقاومة الاحتلال الفرنسي بالزاب الشرقي 1849م– 1859م**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2010م- 2011م.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر والعرفان إهداء قائمة المختصرات	
مقدمة	[أ – د]
الفصل الأول: الانتقال من الإدارة العثمانية إلى الإدارة الفرنسية 1827م– 1840م.	
المبحث الأول: الإدارة الجزائرية أواخر العهد العثماني	06
المطلب الأول: التقسيم الإداري.	06
المطلب الثاني: الوظائف الإدارية.	07
المبحث الثاني: الإدارة الفرنسية	11
المطلب الأول: الإدارة العسكرية غير مباشرة.	11
المطلب الثاني : الوظائف الإدارية.	12
الفصل الثاني: الفصل الثاني: ظهور المكاتب العربية 1841م– 1863م.	
المبحث الأول: المكاتب العربية.	16
المطلب الأول: تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق إدارية.	16
المطلب الثاني : نشأة المكاتب العربية.	17
المطلب الثالث: مهام وأهداف المكاتب العربية.	18
المبحث الثاني: تنظيم المكاتب العربية.	21
المطلب الأول: التقسيمات الإدارية.	21
المطلب الثاني: المناصب والقياد.	22
المطلب الثالث: الإدارة العسكرية المباشرة	23
المبحث الثالث: موقف الأهالي من المكاتب والانتقادات الموجهة لها.	27
المطلب الأول: موقف رجال الدين.	27

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة للمكاتب العربية	28
الفصل الثالث: المكاتب العربية والأسر الكبرى الجزائرية 1863م- 1871م.	
المبحث الأول: الأسرتين بن قانة وبوعكاز.	32
المطلب الأول: الدور العسكري للموظفين اتجاه الأهالي.	32
المطلب الثاني : أصل الأسرتين بن قانة وبوعكاز.	35
المطلب الثالث: الصراع بين عائلة بن قانة وبوعكاز.	36
المطلب الرابع: آراء المكاتب حول بن قانة وفرحات بن السعيد	36
المبحث الثاني: المكاتب العربية وأسرة المقراني.	38
المطلب الأول: أصل أسرة أولاد مقران.	38
المطلب الثاني : اندلا ع ثورة المقراني.	38
المطلب الثالث: نهاية المكاتب العربية	40
خاتمة	43
ملاحق	46
قائمة المصادر والمراجع	58
فهرس المحتويات	64